جامعة المنصورة

كلية الآداب

صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين وخلافهم فى (ما أفعله)

دكتورة

موضى بنت حميد بن رميزان السبيعى

أستاذ مساعد بجامعة أم القرى - قسم النحو والصرف

المملكة العربية السعودية - مكه المكرمه

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد السادس والثلاثين - يناير ٢٠٠٥

صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين

وخلافهم فى (ما أفعله)

دكتورة

موضى بنت حميد بن رميزان السبيعى

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً على النبي الأمين محمد أشرف المرسلين. أما بعد فقد تناولت هذه الدراسة بالبحث والتدقيق الجدل بين علماء النحو والصرف في "ما" التعجبية هل هي اسم أو فعل؟ والنقاش الذي دار بين الكوفيين والبصريين في صيغ التعجب، ثم عرض الرأي الذي طرحه كل فريق في "ما أفعله"، إذ رأى الكوفيـــون أنهـــا اســـم، وذهب البصريون إلى أنها فعل، وأدلى كل فريق بحجتـــه، ورد علـــى الرأي المخالف، وكل يحاول أن يثبت أن ما ذهب إليـــه هـــو الحـــق والصواب.

ومن هنا تتضح قيمة هذه الدراسة.

وقد مهدت لهذه الدراسة ببيان معنى التعجب في اللغة، والاصطلاح.

ثم ذكرت الشروط الثمانية فيما يصاغ منه قياساً، والتفصيل فيها فـــي المبحث الأول. وفي المبحث الثاني الصيغتان القياسيتان مـــا أَفْعَلَـــهُ، وأَفْعِلْ به، وصيغة فَعُل، ورابعة هي أَفْعَلَ دون ما.

وفي المبحث الثالث تناولت جمود ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بهِ، فلا يأتي منهما مضارع، ولا أمر، ولا اسم فاعل...

وتناولت في المبحث الرابع أفعل الذي تلزمه "ما" هل هو فعل أو اسم؟ ومن قال بكل، وحجته وقد ملت بعد المناقشة إلى رأي البصريين لقوة أدلتهم لدى وقد أسهبت في شرحها في ذلك المبحث.

وفي المبحث الخامس تناولت "ما" التي في "ما أفعله" أحـــرف هـــي أو اسم، نكرة تامة، أو موصوفة، وتناولت بعدها أفعل به.

وتناول المبحث السادس أفعل الذي تلزمه الباء، وأنه عند سيبويه أمـــر معناه الماضي.

وتناولت بعد ذلك الحديث عن صياغة ما أَفعَلَهُ وأَفعِلْ بِهِ من الأجـــوف والمضعف في المبحث السابع.

وكان الحديث في المبحث الثامن عن التعجب مما فقد بعض الشروط.

وبعد ذلك كان الحديث في المبحث التاسع عن رتبة معمولي صـــيغتي التعجب وأخيراً خاتمة. أجملت فيها نتيجة هذه الدراسة.

التمهيد:

التعجب في اللغة:

في اللسان: "العُجْبُ والعَجَبُ: إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده..... وقد عَجِبَ منه يَعْجَبُ عجَباً، وتَعجَّبَ، واسْتَعْجَبَ.. والاستِعْجابُ شدّة التّعَجبُ..... وقوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[1] . قال الزجاج: أصل العجب في اللغة، أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله، قال: قد عجبت من كذا [2].

وقال ابن يعيش: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة، مثال ذلك أنا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجرى العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة وخفى سبب الطيران؛ ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء" [3].

وقال في تاج العروس: " وقد عجب منه يعجب عجباً والاسم العجيبة والأعجوبة" بالضم (وتعجب منه واستعجبَ منه كعجب منه) أي ثلاثياً، في لسان العرب التعجب مما خفي سببه ولم يعلم، وقال أيضاً: التعجب: أن ترى الشيء يعجبك تظن أنك لم تر مثله، ونقل شيخنا من حواشي القاموس القديمة: حاصل ما ذكره أهل اللغة في هذا المعنى أن التعجب حيرة تعرض للإنسان عن سبب جهل الشيء، وليس هو سبباً

---

(1) آية، ١٢ من سورة الصافات.

(2) ابن منظور، مادة عجب.

(3) شرح المفصل، ج٧، ١٤٢.

له في ذاته، بل هو حالة الإضافة إلى من يعرف السبب ومن لا يعرفه ولهذا قال كل شيء عجب. وقال قوم: لا شيء عجب، قاله الراغب. وبعضهم خص فعل التعجب بالحسن فقط، وقال بعض أهل اللغة: يقال: أعجب فلان بنفسه وبرأيه فهو معجب بهما، والاسم العُجْب، ولا يكون إلا في المستحسن، وتعجب من كذا والاسم العَجَب، ولا يكون إلا في المستحسن، واستعجب من كذا والاسم العجب محركة، ويكون في الحسن وغيره.

"..... ونقل شيخنا أيضاً عن بعض أئمة النحاة التعجب: انفعال النفس لزيادة وصف في المتعجب منه، نحو: ما أشجعه، قال: وما ورد في القرآن من ذلك نحو: "أسمع بهم وأبصر" فإنما هو بالنظر إلى السامع، والمعنى لو شاهدتهم لقلت ذلك متعجباً منهم.. "وعجبته" بالشيء تعجيباً" أي: نبهته على التعجب منه، والاستعجاب شدة التعجب، كذا في الأساس ولسان العرب[1].

التعجب في الاصطلاح:

قال ابن الحاجب: " فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب: وهو صيغتان: ما أفعله وأفعل به. قال الرضى: "ما وضع لإنشاء التعجب"، أي فعل وضع لإنشاء التعجب، لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بنحو: ناهيك به، ولله دره، وواهاً له، ويالك رجلا، وكاليوم رجلاً، وويلمه رجلاً، بلى ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر، ولا شلت عَشَرَهُ، فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب، وليس بمحض الدعاء، وكذا قولهم: أبرحت رباً، إلا أن يقول: إن هذه الأفعال ليست موضوعة

---

(١) تاج العروس، مادة عجب.

للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأما نحو، تعجبت، وعجبت، فهو- وإن كان فعلاً- ليس للإنشاء؛... ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما أَفْعَلَهُ، أو أَفْعِل بِهِ دالاً على هذا المعنى، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى، يسمى عندهم فعل التعجب"(١).

وقال ابن الحاجب في الإيضاح: " التعجب الذي يعنيه النحويون هو الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب لا ما يدل على التعجب، ألا ترى أنك لو قلت: تعجبت من زيد، وأشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يبوب له النحويون.

ولم يحدهُ [أي الزمخشري] استغناء بذكر الصيغة، وحصره في ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِل به "إذ المقصود إنما هو الصيغة، فإذا انحصرت حصل المقصود"(٢).

وقال الأشموني: "هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾(٣) "سبحان الله المؤمن لا ينجس"، و"لله دره فارساً"، و"لله أنت".

..... يا جارتا ما أنت جارة !

واهاً لسلمى ثم واهاً واها !

والمبوب له في كتب العربية صيغتان: ما أَفْعَلَهُ! وأَفْعِل بِهِ!؛ لاطرادهما فيه".(٤)

---

(1) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٢٧، ٢٢٨.

(2) في شرح المفصل، ٢، ١٠٧.

(3) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(4) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، جـ٣، ٢٩، ٣٠.

فجمع بين اللغة والاصطلاح، والسماع والقياس. وواضح أن النحاة لم يوجهوا عنايتهم إلى حد التعجب في اصطلاحهم. واكتفوا ببيان صيغه وشروطها. وقد شبه الأمر على الشيخ محيى الدين فقال في حاشيته على أوضح المسالك لابن هشام: "لم يذكر المؤلف تعريف التعجب" ونقل معناه اللغوي عن الشيخ يس، وهو عن الدنوشري، ثم نقل ما ظنه تعريفاً اصطلاحياً فقال: "أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره" (١)وهو منقول عن صاحب التصريح دون أن يصرح بأنه تعريف اصطلاحي، ثم راح الشيخ محيى الدين يُخْرِج مُحْتَرزَاتِ التعريف. وهذا في حقيقته تَعرِيف، لغوي لا اصطلاحي. ولا تعلق له بقوله: زيادة في وصف الفاعل" فليس كل فعل وقع من فاعل أو قام به يتعجب منه قياساً عند النحاة، ولا الزائد على ثلاثة، والجامد، وما لا يقبل التفاضل، والدال على حلية أو عيب، وليست نسبة الفعل المتعدي مقصورة على الفاعلين؛ إذ لا يتصور معناه دون المفعولين، ولم يمنع النحاة التعجب من المبنى للمجهول، نحو: ما أشد ضرب زيد، للتعجب من الضرب الواقع عليه، وما أضرب زيدا، للضرب الواقع منه، وهذا الفرق لمنع اللبس.

---

(١) أوضح المسالك، جـ٣، ٢٥٠.

المبحث الأول:

أولاً: شروط التعجب:

لما تبنى منه صيغتا التعجب قياساً ثمانية شروط، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً مجرداً، تاماً، متصرفاً، مثبتاً، مبنياً للمعلوم، معناه قابل للتفاضل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء. وزاد الرضى: " أنه لا يبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر".(١)

الشرط الأول: أن يكون فعلاً:

فلا يبنيان من غير الفعل نحو الحجر والصخر والمدر، والذهب والفضة والماء، ونحوها، فلا يقال ما أحجره أو أحجر به، وما أصخره أو أصخر به وهكذا.

" وشذ ما أذرعها، أي ما أخف يدها في الغزل، بنوه من قولهم: امرأة ذراع..." (٢)

وقال الرضى: "وربما بنى من غير فعل. نحو: ما أحنك هذه الشاة.. وكذا يقال ما آبله وما أفرسه، وإن لم يستعمل منهما الفعل" (٣).

الشرط الثاني: أن يكون ثلاثياً مجرداً:

على أي من أوزانه الثلاثة- وفِعْلُ التعجب ثلاثي أبداً- فَعُلَ، وفَعِلَ، وفَعَلَ، كقولك: كَرُمَ زيدٌ، و جَهِلَ عَمْروٌ" و"بَرَدَ الماءُ". وما أشبه ذلك، تُدْخلُ عليه الهمزة، وتنصب ما كان فاعلاً مرفوعاً وتَجْعَلهُ مَفْعولاً في اللفظ، وتَجعلُ الفِعْلِ على أَفْعَلَ. وذلك قولك: ما أَكْرَمَ زيداً،

---

(1) شرح الكافية، جـ٤، ٢٢٨.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ٣، ٣٨

(3) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٠.

وما أَظْرَفَ عمراً، وما أَجْهَلَ بكراً، فالمفعول به فاعل في الحقيقة، لأن معنى قولك: " ما أحسن زيداً" أي زيد حسن جداً.

والتعجب لا يكون إلا من الفاعل، ولا يجوز التعجب من المفعول به، بل تتعجب من فاعل قد تعدى فعله إلى مفعول، فتدخل على المفعول حرف جر مناسب، وذلك لأن فعل التعجب لا يجاوز المتعجب منه، فقولك: "ضرب زيد عمراً" تقول في التعجب منه: " ما أضرب زيداً لعمر، وكذلك شرب محمدٌ الماء، تقول: ما أشرب محمداً للماء"[١]. وما أجرأ خالداً على العدو، وما أصبرهم على النار، وما أحبه إليّ إن كان الفعل من المتكلم، وما أحبه لي إن كان من الغائب.

وذكر ابن بعيش أنه إذا قيل: ولم لا يكون هذا النقل إلا من فعل ثلاثي؟ ولا يكون مما زاد على الثلاثي؟ قيل: إن النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة في أول الثلاثي نحو: دخل زيد الدار، وأدخله غيره، وحسن زيد، وأحسنه الله، وأيضاً لأن فعل التعجب محمول على أفعل في التفضيل لأن مجراهما واحد وهو المبالغة والتفضيل"[٢].

وذكر ابن مالك: أنه تقيد بكونه ثلاثياً لكي يعلم عدم بنائه من ذي أصول أربعة مجرداً كدحرج، أو غير مجرداً، كابرنشق[٣].

وذكر أبو حيان أن كونه مجرداً احتراز من أن يكون غير مجرد بل فيه مزيد، وذكروا مما جاء من ذلك: ما أَغْنَاهُ، وما أَفْقرهُ، وما أَتْقاهُ

---

(1) الزجاجي، كتاب الجمل، ١٠٠، ١٠١.

(2) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٤.

(3) شرح التسهيل، جـ٣، ٤٤.

وما أقومه، وما أَمكنُه وما أَمْلأَهُ، وما أَشَدَّهُ، وما أَحوَلَهُ، وما أَخْصرَ ه،و ما أَشْهَاهُ، وما أَحْيَاهُ، وما أرْفَعهُ من (استَغْنى، وافتقر، واتَّقى، واسْتَقَامَ، وتَمكَّن وامتلأ، واشتد، واحتال، واختصر، واشتهى، واستحيا، وارتفع، وحكى هشام: ما أحْوَجَهُ، وذكر أنَّهُ قيل: فَقِرَ، وغَنِيَ، وتَقَى، وشَهِيَ، وحَيِيَ بمعنى: اشْتَهَيَ وأبل بمعى تأبَّل أي كثرت إبلهُ وشَدُدَت.

ثم ذكر أنه إن كان المزيد على وزن أفعل فثلاثة مذاهب أحدها: لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقاً، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي، والمازني والمبرد، وابن السراج.

الثاني: أنه يجوز مطلقاً، ونقل عن الأخفش، ونُسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام الخضراوي، وذكر ذلك ابن مالك حيث قال: " وإن كان المزيد فيه على وزن أَفْعَلَ لم يقتصر في صوغ التعجب منه على المسموع بل يحكم فيه بالاطراد، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع، ما لم يمنع مانع آخر. وهذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه" بل يحكم فيه بالاطراد، وقياس ما لم يسمع.

الثالث: التفصيل، بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل فلا يجوز أن تبنى منه صيغة التعجب، أولا تكون للنقل فيجوز. قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فصله- يعني ابن عصفور.. لم يذهب إليه أحد ولا ذهب إليه نحوى، ومن المسموع منه مما همزته للنقل قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعه لكذا.

ومن المسموع مما همزته ليست للنقل قولهم: "ما أنتنه في لغة من قال: أنتن، وما أخطأه، وما أصوبه، وقال خطاب: قد يتعجبون من لفظ

الرباعي على غير قياس في قولهم: ما أعطاه وما أولاه، ولكنها شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها" [١].

الشرط الثالث:أن يكون تاماً:

وذلك ألا يكون فعله ناقصاً نحو: كان، وظل، وكاد، وكرب، ونحوهن من النواقص، وجمهور النحاة لم يجيزوا بناء أفعل من ذلك، ونسب الجواز للفراء، صاحب البسيط، وأبو مروان وعبدالله ابن هشام الخضراوي في كتابه الانتخاب، وقال أبو بكر بن الأنباري تقول: ما أكْوَنَ عبدالله قائماً، مرفوعة بما في أكون، واسم كان مضمر فيها، وعبدالله منصوب على التعجب، وقائماً خبر كان، وأكون بعبد الله قائماً، وأكوِنْ بعبدي الله قائمين، وأكْوِنْ بعَبيد الله قياماً، وحكى ابن الدهان أن الكوفيين يجيزون "مَا أكْوَنَ زيداً لأخيك ولا يجيزون لقائم"[٢].

وقال الشيخ خالد: " فلا يقال: "ما أكون زيداً قائماً، بنصب الخبر. ولا بجره باللام، لتغير المعنى، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز: ما أكون زيداً لأخيك، دون ما أكون زيداً لقائم، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: "ما أكون زيداً قائماً، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال، وبذلك يسهل عليهم "الأمر" ثم يعلق "بأنه لم يأت بذلك سماع" [٣].

---

(1) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٧٧، ٢٠٧٨، وانظر سيبويه، جـ١، ٧٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك، جـ٣، ٤٦.

(2) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، جـ٤، ٧٩، وانظر المساعد، ٢، ١٦٠.

(3) التصريح، جـ٣، ٣٩٣.

واضح من كلام الشيخ خالد أن اللام الداخلة على "أخيك" و"قائم" لام الجر، وكذلك فهم الشيخ يس فقال: "حاصله أنهم أجازوا جر الخبر إن كان جامداً [كما] في المثال الأول، بخلاف ما لو كان مشتقاً كالمثال الثاني، هذا هو المطابق لما في الارتشاف" ثم عقب بقوله: "ويوجد في النسخ دون ما أكون زيداً القائم- على أن القائم معرف بأل. والمعنى أنهم لم يجوزوا النصب، وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله: "دون"، لأنه ظاهر في أنه مما كان مجروراً[1].

وابن السراج لا يجيز أن يشتق فعل التعجب من "كان" التي هي عبارة عن الزمان حيث قال: "فإذا اشتققت من كان التي بمعنى "خلق ووقع" جاز؛ ثم عقب بعد ذلك بقوله: "وقوم يجيزون: ما أكون زيداً قائماً؛ لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات، ويعنون بها الصفات "في الدار" وما أشبه ذلك من الظروف، ويجيزون ما أظني لزيد قائماً ويقوم، ولا يجيزون "قام"، لأنه قد مضى، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا "بقائم" ويقوم الحال" [2].

فابن السراج أجاز أن يشتق من كان التي بمعنى خلق ووقع التامة لا الناقصة، أما الناقصة فلا يتأتى وقوع فعل التعجب منها، ثم إن الشيخ خالد عند ما نقل كلام ابن السراج علّق بقوله: "لم يأت بذلك سماع" وهذا ما قاله في التصريح وقد تقدم، وكلام الشيخ خالد صواب لأن اللغة تؤخذ سماعاً أولاً، ثم يقاس عليه بعد.

---

(1) التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٩٣.

(2) الأصول في النحو، جـ١، ١٠٨.

الشرط الرابع: أن يكون متصرفاً:

بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمفعول.. ويكون له مصدر، وهذا تام التصرف سواء كان متعدياً مثل: سمع وعلم، أو لازماً مثل: فَصُح، وكَرُم، وطرب، وبطر، وذهب وقعد. فيقال من كل ذلك: ما أفعَله وأَفْعِلْ به.. فلا يبنيان من نحو: " نِعْمَ وبئس" ويذرع ويدع، فلا يقال: "ما أنعمه" وما أبأسه" "والنعم به " "وأبئس به". وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم، ولا "وما أوْذَره" ولا "ما أودَعَه"(١). ولا يشتق من ناقص التصرف. قال أبو حيان في " يذر، ويدع، فلا يقال ما أوْذرَهُ للشر، ولا أوْذِرْ به .. وشذ قولهم: ما أعساه، وأعس به، ومعناه ما أحقه، وأحقق به، ويذكر قول ابن مالك: فبنو أفعل التعجب من عَسَى وهو فعل غير متصرف"(٢). وهذا سماع لا يجوز في مثله من الأفعال الجامدة.

يقول الشيخ خالد لا يقال في نِعْمَ، وبِئْسَ: "ما أنْعمه" "وما أبأسه" و"أَنْعِم به" و"أَبْئِس به" وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم. ويؤكد شذوذ ما أعساه وأعس به"(٣).

الشرط الخامس: أن يكون مثبتاً:

قال ابن مالك: لا يبنى من فعل مقصود نفيه لزوماً كلم يعج بالدواء، أو

---

(1) الشيخ خالد، التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٩١.

(2) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٧٩، وينظر رأي ابن مالك في التسهيل، ١٣٢. وشرح التسهيل، ٣، ٤٨.

(3) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٩١.

جوازاً كلم يُعج على الديار"[1]. واعترض ملازمة ما عاج بالدواء النفي بأنه قد جاء في الإثبات، قال أبو علي القالي في نوادره: "أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولَمْ أَرَ شَيْئاً بَعْـد لَيْلَـى أَلـذُّهُ ولا مَشْرَباً أَرْوَى بـهِ فَـأَعِيجُ

وما "عاج يعوج" بمعنى: مال يميل، فإن العرب استعملته مثبتاً ومنفياً، فلا يتعجب من المنفي مباشرة، سواء كان غير ملازم للنفي نحو: "ما قَامَ زَيْدٌ " و "ما عاج" أي: مال، فلا يقال: "ما أقومه" و "ما أعوجه"؛ لئلا يلتبس المنفي بالمثبت" [2] وملازم النفي كذلك بل أولى.

الشرط السادس: أن يكون مبنياً للمعلوم:

لا يجوز التعجب من فعل المفعول، لا يجوز أن نقول: ما أضرب زيداً إذا تعجبت من الضرب الذي أوقع به. حتى لا يلتبس التعجب من الفعل الواقع على المفعول بالتعجب من الفعل المسند إلى الفاعل، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وضُرِبَ عمرو، إذا قيل: ما أضرب عمراً، لا يدري أيتعجب من الضرب الصادر من عمرو، أم من الضرب الواقع عليه، هذا هو الأصل والقياس.

قال **ابن عصفور**: "إلا إن شذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه والذي شذ منه: ما أشغله، وما أولعه بالشيء، وما أعجبه برأيه، وما أحبه إلى، وما أمقته عندي، وما أبغضه إلي، وما أخوفه عندي، بدليل قول كعب بن زهير:

---

(1) شرح التسهيل، جـ٣، ٤٤

(2) الشيخ خالد، التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٩٣، ٣٩٤.

فَلهْوَ أخوفُ عنـــدي إذْ أكَلِّمُـــهُ

وَقيل إنَّك محبـــوس ومقتـــول

من ضيغم بشراء الأرض مخدره

ببطن عثر غيل دونه غيـــل"[١]

ويقول الشيخ خالد: "فلا يقال: "ما أضرب زيداً وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع على زيد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل" [٢].

ويرى ابن مالك جواز بنائه من المبني للمجهول عند أمن اللبس، ولا يقتصر ذلك على السماع، يقول: "وعندي أن صوغ فعل التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلتبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر"[٣].

وإلى هذا ذهب خطاب الماردي فقد نقل عنه أبو حيان، كما نقل عن ابن مالك قوله: "وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس نحو: ما أجَنَّه، وما أبْخَتَهُ، وما أشغَفَهُ، وهو في أفعل التفضيل أكْثَرُ منهُ في التعجب كأزهى من ديك، وأشْغلَ مَن ذات النحَيين، وأشْهَرَ من غيره وأعْذَرَ، وألْوَمَ، وأعْرَفَ، وأنْكَرَ، وأخْوَف، وأرجى، من شُهِر، وعُذِرَ،

---

(١) المقرب، جـ١، ٧١، ٧٢.

(2) التصريح على التوضيح، ٣، ٣٩٢.

(3) شرح التسهيل، جـ٣، ٤٥.

ولِيمَ، وعُرِفَ، ونُكِرَ، وخِيفَ ورُجِي، إذا لم يلبس فلا يقتصر فيه على السماع، بل يحكم باطراده في فعل التَعْجب وأفعل التفضيل، ثم قال: "وقصر ذلك على السماع قول الجمهور"[١].

الشرط السابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل:

فلا يبنيان من مات وفنى[٢]. وفي الارتشاف، فلا يقال ما أَمْوتَ زيْداً، ولا أَمْوِتْ به" [٣].

قال الشيخ خالد "رحمه الله": أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس، سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح، فتقول: " ما أعلمه يوم الخميس، وما أجهله يوم الأربعاء"، و"ما أحسنه" و"ما أقبحه"، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع، فلا يبنيان من نحو: فنى، ومات؛ لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه"[٤].

الشرط الثامن: ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء:

قال سيبويه تحت عنوان: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله" وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره، ولا ما

---

(1) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٨١، ٢٠٨٢.

(2) شرح التسهيل ، جـ٣، ٤٤.

(3) أبو حيان، جـ٤، ٢٠٨٠.

(4) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٩١.

أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرَجهُ. ولا في الأعشى: ما أعشاهُ، إنما تقول: ما أشدَّ حُمرتَه، وما أشدَّ عشاه" (١).

فهو بهذا يقرر قاعدة في أن الألوان والعيوب لا يتعجب منها مباشرة، وتعامل معاملة المزيد، بأن يؤتي بفعل مناسب للمعنى ويتعجب منه، ثم يؤتي بعده بمصدر تلك المادة منصوباً، ويقول: سيويه فيما جاء من التعجب سماعاً على خلاف هذا الشرط، والوصف منه على أفعل وكان خلقة: "وأما قولهم في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأنوك: ما أنوكه، وفي الألد: ما ألده! فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما ألده: بمنزلة ما أمرسه، وما أعلمه، وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه، وما أجنه؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده، وإنما هو كقولك: ما ألسنه وما أذكره وما أعرفه وأنظره تريد نظر التفكر، وما أشنعه وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقة من الجسد ونقصان فيه فألحقوه بباب القبح.." (٢).

وحكى الفراء عن بعض النحويين ما أعماه، وما أعشاه وما أرزقه، وما أعوره، قال: لأنهم يقولون عمي، وعشي، وعور، وأجاز الفراء: في الكلام والشعر ما أبيضه وسائر الألوان، وكذا عـنده. قال محمد بن يزيد في قوله جل وعز: {وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ

---

(1) كتاب سيويه، جـ٤، ٩٧.

(2) كتاب سيبويه، جـ٤، ٩٨

سَبِيلاً} [1]. أن يكون من قولك: فلان أعمى لا يريد أشد عمى من غيره والقول الأول أولى ليكون المعنى عليه لأن بعده {وَأَضَلُّ سَبِيلاً}[2].

وقد ذكر ابن يعيش أنه لا يجوز أن يتعجب من الألوان والعيوب مباشرة إلا بفعل مساعد.. حيث يقول "وأما الألوان والعيوب فنحو الأبيض والأصفر والأحول.

فلا يقال: ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره، إذا أريد البياض والصفرة، فإن أريد كثرة البيض والصفير جاز.. وكذلك ما أحمره إن أردت الحمرة لم يجز... وإن أردت البلادة جاز - يقصد العيوب الباطنة- والكوفيون يجيزون التعجب من البياض والسواد خاصة، ويحتجون بقول الشاعر:

جارية في درعها الفضـــفاض

أبيض من أخت بنـــي إبـــاض

ووجه الاستدلال به أنه قال: "أبيض من أخت بني إباض"، وأفعل من كذا، وما أفعله مجراهما واحد، فلا يستعمل أحدهما إلا حيث استعمل الآخر" [3].

ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

وحجة الكوفيين في ذلك أنه إنما جاز للنقل والقياس.

أما النقل. فقد قال الشاعر:

---

(1) آية ٧٢ من سورة الإسراء

(2) النحاس، معاني القرآن، جـ٢، ٤٣٥.

(3) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٦، ١٤٧.

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم

فأنت أبيضهم سربال طباخ

ووجه الاحتجاج به أنه قال: "أبيضهم"، وقد جاز ذلك في "أفعلهم"، ولذلك جاز في "ما أفعله وأفعل به" لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، وذكروا بيت الشاعر الذي جاء عند ابن يعيش:

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض

* أبيض من أخت بني إباض*

فقال: "أبيض"، وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في ما أفعله وأفعل به، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، ألا ترى أنه ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كذا، وكذلك العكس، فما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا، وإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر، دل على أنهما بمنزلة واحدة، ويقال ذلك في "أفعل به"، في الجواز والامتناع، وإذا ثبت هذا وجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأما القياس: فإنهم قالوا: إنما جاز ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان. ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة والشهبة، إلى غير ذلك، ولكونهما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ لأنهما أصلان لها ومتقدمان عليها"[1].

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٤٨، ١٥١.

وقد نقض ابن يعيش كلام الكوفيين السابق بقوله: "والجواب عنه أنه شاذ معمول على فساد للضرورة، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه، مع أنه يحتمل أن تكون أفعل ههنا التي مؤنثها فعلاء نحو حَمْرَاء، وأَحْمَرَ. وليس الكلام في ذلك إنما الكلام في أفعل التي معناها التفضيل، و"من" صفة متعلقة بمحذوف، وتقديره كائنة من أخت بن إباض... فإن قيل لو كان الأمر كما قلتم لقيل: بيضاء لأنه من صفة الجارية. قيل: إنما قال أبيض لأنه أراد: في درعها الفضفاض جسد أبيض، فارتفاعه بالابتداء، والجار والمجرور قبله الخبر، والجملة من صفة الجارية"[١].

قال ابن عصفور: "فإن كان من الخلق الثابتة لم يجز التعجب منه، إلا إن شذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك قولهم: "ما أحسنهُ، وما أقبحه، وما أطوله، وأما أقصره، وما أهوجه، وأما أحمقه، وأما أنوكه، وما أشنعه" [٢].

الشرط التاسع: ذكر الرضى أنه لا يبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه، أما الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها"[٣].

ومما زيد على الشروط السابقة: عند بعضهم:

يقولون: "ما أقيله" استغناء بما أكثر قائلته [نحو: " قال" من القائلة فإنهم لا يقولون: " ما أقيله" استغناء بما أكثر قائلته].

١- ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره.

٢- أن يكون على " فعُل" بالضم أصلاً أو تحويلاً.

---

(١) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٧.

(2) المقرّب، جـ١، ٧٣، ٧٤.

(3) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٢٨، ٢٢٩.

٣- أن يكون واقعاً.

٤- أن يكون دائماً.

قال الأشموني " والصحيح عدم اشتراط ذلك"[١].

---

(١) شرح الأشموني، جـ٣، ٤٠، ٤١.

المبحث الثاني: صيغتا التعجب:

للتعجب في العربية صيغتان مشهورتان قياسيتان، وهما ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به، ثم صيغة فَعُلَ، وزاد بعضهم فعلاً رابعاً هو أَفْعَلَ دون ما.

صيغة ما أفعله:

أول من تكلَّم في صيغة التعجب سيبويه: "رحمه الله" قال: "ما أَحْسَنَ عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أَحْسَنَ عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به"(١).

يبين ابن السراج بناء فعل التعجب على أفعل، وأنه إنما يكون مفعولاً من بنات الثلاثة، وهي ضرب، وعلم، ومكث، ولا يجوز غير ذلك، مثل: ضرب زيد، تقول فيه: ما أَضربه، وعلم، تقول: ما أعلمه، ومكث تقول فيه: ما أمكثه، وبذلك ينقل فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ إلى أفعل يا هذا، كما كنت تفعل هذا في غير التعجب، ألا ترى أنك تقول حسن زيد، فإذا أخبرت أن فاعلاً فعل به ذلك قلت: أحسن الله زيداً، فصار الفاعل بذلك مفعولاً، وإذا قلت: ما أحسن زيداً، أصله حَسُنَ زيدٌ، ثم نقل إلى أَفْعَلَ، فقلنا: شيء أحسن زيداً، وجعلنا "ما" موضع شيء، ولزم لفظاً واحداً يدل على التعجب(٢).

ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم، عند من لا بصر له بكلام العرب، ولكن الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أن أفعل في التعجب فعل، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلابد من إلحاق نون

---

(١) الكتاب، جـ١، ٧٢.

(2) الأصول في النحو، جـ١، ٩٩.

الوقاية في حال الإفراد، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون، الوقاية في حال من الأحوال، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتصل به ضمير رفع، فلابد من تسكين آخر الفعل، فتقول في التعجب في الإفراد: ما أحسَنَنِي، وفي التثنية والجمع: ما أحسنَنَا، وتقول في الاستفهام في الإفراد: ما أحْسِنِي، وفي التثنية والجمع: ما أحسنُنا؟ وتقول في النفي في الإفراد: ما أحسنْت، وفي التثنية والجمع: ما أحسنَّا" (١).

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، جـ١، ٥٨٩، ٥٩٠.

الصيغة الثانية أفعل به:

قال المبرد: " ومن هذا الباب قوله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [١] [٢] فاكتفى بالمثال عن ذكر الصيغة وهي أفعل به، وفصل ابن السراج فقال: " يا زيد أكرم بعمرو، ويا هند أكرم بعمرو، ويا رجلان أكرم بعمرو، ويا هندان أكرم بعمرو، وكذلك جماعة الرجال والنساء، وقال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [٣]

وإنما المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم، وما أكرمه، ولست تأمرهم أن يصفوا به شيئاً فتثنى وتجمع وتؤنث، وأفعل هو فعل، لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد: كرم زيد جداً، وحسن زيد جداً، فقوله بعمرو في موضع رفع، كما قالوا: كفى بالله، والمعنى: كفى الله، لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد؛ لأن زيداً هو الذي كرم، وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً، وهو في قولك: ما أكرم زيداً مفعول؟ قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيداً، فقيل لك فسره وأوضح معناه وتقديره. قلت- على ما قلناه-: شيء حسن زيداً، وذلك الشيء الذي حسن زيداً ليس هو شيئاً غير زيد، لأن الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو به، فكأن ذلك الشيء مثلاً وجهه أو عينه، وإنما مثلت لك

---

(١) الآية ٣٨، من سورة مريم.

(2) المقتضب، جـ٤، ١٨٣.

(3) الآية ٣٨، من سورة مريم.

بوجهه وعينه تمثيلاً، ولا يجوز التخصيص في هذا الباب، لأنك لو خصصت شيئاً لزال التعجب"[١].

الصيغة الثالثة: أفعل دون ما.

قال: المبرد: " في قول الشاعر:

ومُرَّةُ يَـرْمِين إذ مـا تَبَـددُوا ويطَعَنُهم شَزْراً فأبرحْتَ فارِساً

على معنى التعجب" [٢].

وقال الشيخ خالد: "وزاد الكوفيون.. أفعل بغير "ما"، فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل، فتقول: " أحسنت رجلاً"، و"أكرمت رجلاً" بمعنى: ما أحسنك، وما أكرمك" [٣].

الصيغة الرابعة: صيغة فعُل:

وفي التعجب على طريقة "فعُل" قال ابن عصفور: " فلا يجوز أيضاً إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول: ضرُب زيدٌ، وضرُب الرجل، أي ما أضربهما،ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال: ضرب بزيد، إجراء له مجرى أضرب بزيد، لأنهما في معنى واحد، ومن ذلك قوله:

حب بـالزور الـذي لا يـرى منـه إلا صـفحة أو لمـام[٤]

---

(1) الأصول في النحو، جـ١، ١٠١- ١٠٢

(2) المقتضب، جـ٢، ١٥١.

(3) التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٧٦.

(4) ابن عصفور، المقرب، جـ١، ٧٧، ٧٨.

وقال في شرح الجمل: " ولا يلزم فاعله أن يكون معرفاً بالألف واللام، فتقول: لضَرُبَتْ يُدكَ، ولضَربَت اليد[١].

وقال الشيخ خالد: "وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي: " فعُل" بضم العين نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [٢]. وقال محقق كتاب التصريح على التوضيح د. عبد الفتاح بحيري، وهو يعلق على كلمة "كبرت" هذه صيغة محولة إلى صيغة " فَعُلَ" بضم العين، للدلالة على قوة الحدث التي تستتبع المدح البالغ أو الذم الشديد، وتدعو إلى التعجب فيقال: سَمُعَ محمد، وضَرُبَ علي، وليس القصد ثبوت مطلق السمع للأول، والضرب للثاني، ولكن لإفادة أن السمع قوى، وأن المراد التعجب من تلك القوة، وهذه الشدة، حتى كأنه قيل: ما أَسْمَعَ محمداً، وما أَضْرَبَ علياً" [٣].

وذكر الشيخ الحملاوي إفادة التعجب من صيغة فعُل مباشرة، وفعِل، وفعَل، عندما يحولان إليها لأن فَعُل، فِعْلُ خاص بالغرائز والأوصاف الخلقية التي لها مكث، وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب فتنسلخ عن الحدث[٤].

خامساً: التعجب بالأسلوب:

للتعجب بالأسلوب لدى العرب صور وعبارات كثيرة، ذكر سيبويه من ذلك:

---

(١) ابن عصفور، جـ١، ٥٨٩.

(2) الآية ٥، من سورة الكهف.

(3) حاشية التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٧٦.

(4) شذا العرف في فن الصرف، ٣١.

١-

يا شاعراً لا شاعر اليوم مثلـــه

جرير ولكن في كليـــب تواضـــع

فزعما [الخليل ويونس] أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: " يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً، كأنه عندما ناداه قال: حسبك به، ولكنه أضمر كما أضمروا في قوله: " تالله رجلاً".

٢- و" يالك فارساً ".

٣- وقول الأحوص بن شريح الكلابي:

تمنـــــاني ليلقـــــاني لقـــــيط أعام لابن صعصعة بن سعد

ويعلق سيبويه بقوله: " إنما دعاهم لهم تعجباً، لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى أفعل به[1].

٤- قال جرير:

يا صَاحَبيّ دَنا الرَّواحُ فسـيرا لا كالعشـية زائـراً ومَـزورا

فهو لا يكون إلا منصوباً، فالعشية ليست زائرا، وإنما قصده لا أرى كالعشية زائرا- مثل قولك: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك: في اليوم، لأن الكاف ليست اسماً، وفيه معنى التعجب. ومثله: لا كاليوم رجلاً.

---

(١) الكتاب، جـ٢، ٢٣٧، ٢٣٨.

٥- تالله رجلاً " وإنما قصده: تالله. ما رأيت رجلاً، ولكن ترك الإظهار لأن الذي يخاطبه يعلم أن مثل هذا الموضع يضمر فيه الفعل لكثرة استعمالهم إياه"(١).

٦- " ما أنت من رجل".

٧- " سبحان الله "

٨- " لا إله إلا الله"

٩- " وسبحان الله رجلاً، ومن رجل.

١٠- " لله درك من رجل"

١١- وربما تعجبوا بالنداء، " يا طيبك من ليلة، يا حسنه رجلاً ومن رجل" (٢).

١٢- قال سيبويه: " ومما ينصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك: كرما، وصلفاً، كأنه قال: ألزمك الله وأدام لك كرماً، وألزمت صلفاً، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به، وأصلف به، وسمعت أعرابياً، وهو أبو مرهب، يقول: كرماً وطول أنف، أي أكرم بك، وأطول بأنفك" (٣).

وقال أبو حيان: " وقد جاء التعجب متضمناً جملاً لم تكن له في أصل الوضع.

---

(1) سيبويه، الكتاب. جـ٢، ٢٩٣، ٢٩٤.

(2) ابن السراج، الأصول، جـ١، ١٠٩، ١١٠.

(3) الكتاب، جـ١، ٣٢٨.

١- من أسلوب النداء: يا للماء، ويا للدواهي، ويا حسنه رجلاً، ويا طيبها من ليلة، ويالك فارساً.

٢- ومن الاستفهـــام: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾ [١] و﴿لأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[٢] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [٣].

ومن غيرهما:

أ- " سبحان الله، سبحان الله من هو؛ سبحان الله رجلاً، ومن رجل.

ب- مررت برجل أيما رجل، بزيد أيما زيد.

ج- ما أنت من رجل، ما أنت جارة، خرجوه على أن جارة تمييز، وما أنت من جارة.

د- لله أنت، لله دره فارساً. واهاً له.

هـ- واهاً له.

و- ولله لا يؤخر الأجل.

ز- ويلمه رجلاً.

ح- "وا " في أسماء الأفعال.

ط- أي رجل زيد.

ي- لا كاليوم رجلاً- لا كا لليلة قمراً.

ك- اعجبوا لزيد رجلاً، ومن رجل.

ل- حسبك بزيد فارساً، ومن فارس- حسبك زيداً.

م- كفاك بزيد رجلاً، ومن رجل.

---

(1) آية، ٢٨ من سورة البقرة

(2) آية، ١٢ من سورة المرسلات.

(3) آية، ٢ من سورة النبأ.

ن- إنك من رجل لعالم.

س- العظمة لله من رب.

ع- لا إله إلا الله [١].

وقد ذكر الشيخ خالد أنه لم يبوب لهذه في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع، بل بالقرينة كما ذكر، والمبوب له منها في النحو صيغتان " اثنتان موضوعتان له"[٢].

---

(1) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧.

(2) التصريح، جـ٣، ٣٦٦.

المبحث الثالث: جمود ما أفعله، وأفعل به:

قال سيبويه في ما أفعله: " ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا" [١]، وقال المبرد: " فإذا قلت: ما أَحْسَنَ زيد، لم يجز أن نضع الفعل المضارع ها هنا فنقول: ما يحسن زيد، وما مُحْسِن زيداً، لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى" ألا ترى أنك تقول: العمر، والعمر، ولا يقع القسم إلا مفتوحاً؛ لدخول المعنى على هذه الهيئة[٢].

وبين ابن السراج أن من الأفعال التي لا تتصرف وتلزم بناءً واحداً فعل التعجب: ما أَحْسَنَ زيداً، وأَكْرِمْ بعمرو[٣].. وأفعال التعجب هذه أفعال جامدة غير متصرفة. وذكر ابن يعيش أن أفعل في التعجب فعل ماض غير متصرف، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، لا تقول في ما أَحْسَنَ زيداً، ما يُحْسِنَ زيداً ولا نحوه من أنواع التصرف[٤].

قال السيوطي: " وجوَّز هشام المضارع من ما أَفْعَلَ فيقال ما يُحْسِنُ زيداً، ورد بأنه لم يسمع" [٥].

---

(1) الكتاب، جـ١، ٧٣.

(2) المقتضب، ج٤، ١٧٧، وانظر الأمالي الشجرية، جـ٢، المجلس التاسع والخمسون ١٢٩، ١٣٠.

(3) الأصول في النحو، جـ١، ٩٨.

(4) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٣.

(5) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جـ٢، ٩٠.

تعدية " ما أفعله".

يرى ابن يعيش أن الفعل حوّل أولاً إلى فَعُل، وهو فعل لازم أبداً، ثم تدخل عليه الهمزة فتعديه إلى واحد. قال: " فإن قيل ولم اختص هذا الفعل ببناء أفعل؟ فالجواب! لأنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدية، فهو بمنزلة ذهب وأذهبته".

فإذا قلت ما أحسن زيداً فالأصل فيه حسن زيد، وإذا أردت أن تبين أن هنالك شيئاً جعله حسناً تنقله بالهمزة كما تقول في غير التعجب: زيد أحسن عمراً، وذلك إذا أردت الإخبار أنه فعل به ذلك. وهذا لا يحصل إلا من الأفعال الثلاثية، نحو: ضَرَبَ، وعلِم، وظَرُفَ، إذا أردت التعجب منها قلت: ما أضربه، وما أعلمه وما أظرفه، ولا يكون فعلها إلا ثلاثياً. فإن قيل: إذا زعمتم أن هذه همزة التعدية وهمزة التعدية تزيد مفعولاً، وأنت في التعجب إذا قلت: ما أضرب زيداً فما زاد تعدية، لأنه بعد النقل يتعدى إلى مفعول واحد على ما كان عليه، بل إذا قلت: ما أعلم زيداً فإنه ينقص بهذا التعدي.. فما بال ذلك كذلك؟

فالجواب أن التعجب باب للمبالغة والمدح أو الذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرار ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والغريزة، وعندئذ ينقل إلى فعُل بالضم، فيصير ضرُب، وعَلمُ، كما قالوا: قضُو الرجل ورمُو حين أرادوا المدح والمبالغة، وهو بناء لا يكون متعدياً، وإذا أرادوا التعجب منه نقلوه بالهمزة فيصبح متعدياً حينئذ إلى مفعول واحد لأنه قبل النقل كان غير متعد.

فإذا قيل، ولم لا يكون هذا النقل إلا من فعل ثلاثي، ولا يكون مما زاد على الثلاثي؟ كانت الإجابة أن النقل في التعجب كالنقل في غيره، بزيادة الهمزة أول الثلاثي نحو: دَخَل زيد الدار، وأَدْخَلَه غيره، وحَسُنَ

زيدٌ وأحْسَنه الله، فجرى ذلك على عادة استعمالهم، وأيضاً لأن فعل التعجب محمول على أفعل التفضيل لأن مجراهما واحد في المبالغة والتفضيل، وأفعل هذا لا يكون إلا من الثلاثة، نحو قولك: زيد أفْضَلُ وأكْرَمُ وأعلَم[1].

---

(١) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٤.

المبحث الرابع:

أفعل الذي تلزمه ((ما)) هل هو فعل أو اسم؟ وحجة من قال بكل.

الفريق الأول قال: إنه اسم

تمسك فريق من الكوفيين باسمية "أفعل" في نحو " ما أحسن زيداً" وقد كانت حجتهم وأدلتهم:

أولاً: أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب تصرفه؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء(١).

وقد رد ابن الأنباري ما قاله الكوفيون من كونه جامداً لا يتصرف بأنه لا يدل على أنه اسم وذلك أن "ليس، وعسى" فعلان، ومع هذا فهما لا يتصرفان.

ولم يتصرف فعل التعجب لوجهين:

أحدهما: أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله.

الثاني: أنه لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين: الحال والاستقبال، والتعجب يكون مما هو موجود ومشاهد، وأنه قد يتعجب من الماضي. والتعجب لا يكون مما لم يكن، ولذلك كرهوا ألفاظاً تحتمل الاستقبال وذلك لئلا يصير اليقين شكاً، أما قولهم: " ما أملح ما يخرج هذا الغلام، فلا يقال ذلك حتى يرى فيه مخيلة ذلك، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا أكره لاستعمال اسم الفاعل، وذلك لأنه

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، جـ١، ١٢٦، ١٢٧.

يختص زماناً بعينه، ولذلك منعوه من التصرف، وعدم تصرفه لا يدل على أنه اسم.

الدليل الثاني: أنه يدخله التصغير:

والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شـــدن لنـــا من هاؤليائكن الضـــال والســـمر

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام[١].

ويقول سيبويه تحت عنوان: " هذا باب ما يحقر لدنوه من الشيء: سألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما يحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح. كأنك قلت: ملح، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر"[٢].

وسيبويه يقرر في موضع آخر أن بيت الشعر الذي احتج به بعض النحاة من بعده لكون ما أفعله اسماً وهو قول الشاعر السابق؛ ما هو إلا صفة من الفعل: ملح [ولدنوه منه حُقر][٣].

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، جـ١، ١٢٧.

(2) الكتاب، جـ٣، ٤٧٧، ٤٧٨.

(3) الكتاب، جـ٣، ٤٧٧، ٤٧٨.

وكأن الخليل يقرر أن ما أفعله هو فعل، وإنما لحقه التصغير لأن المقصود به الموصوف به لا الفعل، فكأنك تصغر "مليحاً" وإن جاء اللفظ بغيره.

قال الشاطبي: " وعلل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مليح لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيئاً آخر[١].

وقد طرح ابن السراج علة أخرى غيرما ذكره الخليل فقال: " فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر، نحو: ما أميلحه وما أحيسنه، والفعل لا يصغر؟

فالجواب في ذلك أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى "يفعل" وغيره من الأمثلة، فصغرت كما تصغر، ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل في الأسماء، نحو ابن، واسم، وامرئ، وما أشبهه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال- يقصد الحذف- والأفعال مخصوصة به، فدخلت عليها ألفات الوصل"[٢].

وقد رد ابن الأنباري، قولهم بأنه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن التصغير في فعل التعجب ليس على حد التصغير في الأسماء؛ لأن التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير، كرجيل، والتقليل كقولك: دريهمات، والتقريب، كقولك: قبيل المغرب،

---

(١) خزانة الأدب، البغدادي، جـ١، ٤٥، الشاهد السادس.

(2) الأصول في النحو، جـ١، ١٠٠.

والتعطف. كقوله "صلى الله عليه وسلم": "أصيحابي، أصيحابي" والتعظيم كقوله:

وكل أناس سوف تدخل بيـــنهم

دويهية تصـــفر منهـــا الأنامـــل

يريد الموت،.... فإنه يتناول الاسم لفظاً لا معنى، لأنه متوجه إلى المصدر، ورفضهم ذكر المصدر مع فعل التعجب لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، لأنه خرج عن مذهب الأفعال، وعندما رفضوا ذكر المصدر، وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً، ووجهوا التصغير إلى المصدر منه، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره؛ لأنه يدل عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر، قال تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَاهُم اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[1] قوله "هو" ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً لدلالة " يبخلون عليه، ومنه قولهم: " من كذب كان شراً له" أي كان الكذب شراً له، كذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر.

الوجه الثاني:

دخله التصغير بالحمل على صيغة التفضيل في أفعل الذي للمفاضلة، وذلك لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: " ما أحسن زيداً" وذلك لمن بلغ الغاية في الحسن كما تقول: " زيد أحسن

---

(١) الآية ١٨٠، سورة آل عمران.

القوم" ولذلك فأنت تجمع بينه وبينهم في أصل الحسن- ولهذه المشابهة "جاز ما أُحيسن زيداً" " وما أُميلْح غُزلاناً"، مثلما تقول: " غلمانك أُحَيْسنُ الغلمانِ" وغزلانك أميلح الغزلان" ولهذه المشابهة حملوا أفعل منك" و"هو أفعل القوم" على قولهم: " ما أفعله"، فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه.

الوجه الثالث:

إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فبذلك أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامهما، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً؟ وقد رُد ما ذكروه من عدم تصغير " ليس وعسى" ونحوهما من الأفعال الجامدة من أربعة أوجه:

أحدها: أن " ليس وعسى" إذا كانا قد أشبها فعل التعجب في سلب التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين، أحدهما: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر، مثلما ترفعهما الأفعال المتصرفة، فبعدا عن شبه الاسم، وأفعل التعجب يرفع المضمر دون الظاهر فقرب من الاسم الجامد.

الثاني: أن " ليس"، و"عسى" وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين، نحو: لست، ولستم، وليسوا، وعسيت، عسيتم وعسوا، كما تتصل بالأفعال المتصرفة، وأفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير، فلما تصرف "ليس"، و"عسى" في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف، وألزم هذا الفعل في الإضمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما.

الثالث: أن " ليس"، و"عسى" لا مصدر لهما من لفظهما، فتنزل اللفظ بهما منزلته اللفظية، والتصغير ها هنا في الحقيقة للمصدر، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما بخلاف فعل التعجب فإن له مصدراً من لفظه، نحو: الحسن والملاحة، وإن لم يكن جارياً على ما يقتضيه القياس، فقام تصغيره مقام تصغير مصدره، فبان الفرق بينهما.

الرابع: أن " ليس"، و"عسى" لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه" كما حمل ما أفعله على أفعل الذي للمفاضلة، فإن قالوا: هذا يبطل بنعم وبئس، فإنهما للمبالغة في المدح والذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغة، وأنهما لا يتصرفان، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما.

وقد رد ابن الأنباري بأن هذا يبطل بنعم وبئس؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغة وأنهما لا يتصرفان، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما.

قلنا: هذا إلا لزم على مذهبكم ألزم؛ لأنهما عندكم أسمان بأفعل في التعجب، فهو لا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه؟

فإن قلتم: " إن ذلك لم يسمع من العرب" قلنا: كما قلتم: ثم فرقنا بينهما، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة، وذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، نحو قولهم: " نعما رجلين" و"نعموا رجالاً".

الثاني: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: " نعمت المرأة، وبئست الجارية".

الثالث: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بُعدا من الاسم؛ لهذا لم يجز تصغيرهما لأنه لا نظير لهما له في الأسماء، إلا أصْبِع وهي لغة رديئة في إصبع- وفيها سبع لغات: فصحاهن إِصبَع- بكسر الهمزة وفتح الباء- ثم أُصبُع- بضم الهمزة وفتح الباء- ثم أَصبعَ بفتح الهمزة والباء ثم أُصبُع بضم الهمزة والباء- ثم أَصبِع- بفتح الهمزة وكسر الباء- ثم أصبوع- وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة بُاعده ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير. وذلك أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه أحد الأسباب المانعة من الصرف، وإذا كان الاسم يقرب من الفعل لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من التصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء، هذا مع أن لفظهُ لفظ الأمر، والأمر يختص به الفعل فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو " صه، ومه" وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر، وإنما فعلوا ذلك توخياً للاختصار(١).

والدليل الثالث للكوفيين: أنه تصح عينه في "ما أقومه، وأبيعه" مثلما تصح العين في نحو " هذا أقوم منك، وأبيع منك". ولو كان فعلاً لأعلت عينه كما تعل بقلبها ألفاً في الفعل في نحو "قام، وباع، أقام، وأباع، في قولهم: " أبعت الشيء" إذا عرّضه للبيع، وأنه إذا كان قد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح وعدم الإعلال مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٣٨، ١٤٤.

وقد رد ابن الأنباري على قولهم بأنه اسم لصحة عينه في "ما أقومه، وما أبيعه" بأن التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة[١] وقد صحح ذلك لغلبة الأسماء عليه، وذلك بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، وذلك أن الأسماء التي تتصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت من الجر والتنوين كما منعهما الفعل، ولم تخرج مع شبهها للفعل عن أن تكون أسماء، وكذلك هاهنا: تصحيح العين في نحو: ما أقومه، وما أبيعه لا يخرجه عن أن يكون فعلاً، على أن تصحيحه غير مستنكر في كلامهم؛ فقد جاءت أفعال متصرفة مصححة في قولهم: أغيلت المرأة، وأغيمت السماء، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة واستحـــوذ يستحوذ، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] وقد قرأ الحسن البصري: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾[٤] على وزن أفعلت، ونحو قولهم: استصوبت، وأجودت، وأطيبت، وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف؟

---

(١) هذا الرأي سبقه فيه ابن جني وأن فعل التعجب شبه بالأسماء في عدم التصرف، المنصف، جـ١، ٣١٦، وذكره الجاربردي في شرح الشافية، جـ٢، ١٩٦.

(2) آية ١٩، سورة المجادلة.

(3) آية ١٤١، من سورة النساء.

(4) آية ٢٤، من سورة يونس.

فإن قالوا: التصحيح في هذه الأفعال شذوذ وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد. كان الجواب: جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ، وذلك نحو تصحيح "حول، وعور، وصيد" حملاً على " احوّل، واعوّر، واصيدّ" وكذلك جاء التصحيح في قولهم: اجتوروا واعتونوا حملاً على تجاوروا، وتعـــاونوا" كذلك هاهنا: حمل " ما أقومه، وما أبيعه" على "هذا أقوم منك، وأبيع منك"، ومع هذا لا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه؛ لأن أفعل به جاء مصححاً وهو فعل، وكما أن التصحيح في قولهم: " أقوم به، وأبيع به" لا يخرجه عن كونه فعلاً، كذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرجه عن كونه فعلاً.

الدليل الرابع للكوفيين:

الذي يدل على أنه ليس بفعل، وأن التقدير فيه ليس شيء أحسن زيداً قولهم: " ما أعظم الله"، ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل: قال الشاعر:

ما أَقْدَرَ الله أَنْ يُدْني عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحزْنُ ممَّنْ دَارُهُ صولُ

ولو كان الأمر مثلما ادعيتم لكان التقدير فيه: " شَيْء أَقْدَر الله، والله تعالى قادر لا بجَعْلِ جاعل.

وقد رد ابن الأنباري على دليلهم الرابع: بأن قولهم " لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل" قلنا: معنى قولهم شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان:

كبرَّت كبيراً وعظمت عظيماً، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيرته كبيراً عظيماً، وكذلك ها هنا، ولذلك الشيء ثلاثة معان: أحدهما: يعني بالشيء من يعظمه من عباده، الثاني: أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله، وقدرته من مصنوعاته، الثالث: أن يعني به نفسه، أي: أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين خلقه. وقيل: يحتمل أن يكون قولنا: "شيء أعظم الله" بمنزلة الإخبار بأنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته[1].

رأي البصريين:

ذكر ابن الأنباري مذهب البصريين من أنه فعل ماض، والدليل على ذلك من ثلاثة وجوه:

أولاً: الفعل الماضي إذا لحقته ياء الضمير تلحق به نون الوقاية، وكذلك في التعجب نحو: "ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم. تقول: أرشدني، وأسعدني، ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مسعدني": أما قول الشاعر:

* وليس حاملني إلا ابن حمال*

فهو من الشاذ الذي لا يلتفت إليه[2]. وهذه النون دخلت على الفعل لتقي آخره من الكسر، وذلك لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً،

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ١، ١٣٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٧.

(2) انظر ابن يعيش في شرح المفصل، جـ٧، ١٤٣.

فعندما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها، فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلاً ما دخلت عليه هذه النون كدخولها على سائر الأفعال.

وقد رد الأنباري ما اعترض به على البصريين:

١- من أن هذه النون قد دخلت على الاسم في نحو "قدني وقطني" كما في قول الشاعر:

امتلأ الحوض فقـــال: قطنـــي مهلاً، رويداً، قد مـــلأت بطنـــي

بأن هذا لا يدل على الفعلية ها هنا لأنه من الشاذ الذي لا يعتد به، كما شذ لحاقها بالحروف من، وعن، وقد، وقط، فإنهما وإن كانا اسمى فعل فإنهما لما وقعا موقع الفعل أخذا حكمه، فاتصل بهما نون الوقاية لوقوعهما موقع الفعل، إذ هذا من خواص الأفعال وليس من خواص الحروف والأسماء. وأيضاً لأنك تقول قطك من كذا، وقدك من كذا، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل، وهذا مما حسن دخول النون عليهما، وأيضاً قالوا: " قطى، وقدى" من غير نون واستشهدوا بقول الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قـــدى ليس الإمـــام بالشـــحيح الملحـــد

واستدل كذلك بأنه لا يجوز حذف نون الوقاية من الفعل إذا اتصلت به ياء النفس فلا يقال" أكرمي" بحذف النون كما يقال " ما أكرمني" مثلما يقال: " قدني وقدى" وعندما لم يجز ذلك اتضح الفرق بينهما.

الدليل الثاني: على كونه فعلاً أنه ينصب المعارف والنكرات:

وأفعل لو كان اسماً فإنه لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك زيد أكبر منك سناً، وأكثر منك علماً، ولو قال: " زيد أكبر

منك السن أو أكثر منك العلم" لم يجز، ولما جاز أن يقال "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دل على أنه فعل. وقد اعُترض عليهم بأن قالوا:

وجدنا العرب أعملته في المعرفة، قال الحارث بن ظالم:

فما قَــوْمِي بِثَعْلَبِــةَ بْــنَ بكْــرِ

وَلا بِفَــزَارَةَ الشُــعْرِ الرِّقَابَــا

فقد نصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أشعر، ولا خلاف أن الجمع أضعف من الواحد في العمل؛ لأنه يبعد عن مشابهة الفعل، والفعل لا يجمع، وإذا بُعد عن مشابهة الفعل بعُد عن العمل، وإذا كان جمع أفعل قد عمل فالواحد أولى بالعمل.

وقال آخر:

ونَأخُــذُ بَعْــدَهُ بِــذِنَابِ عَــيْشٍ أَجَبَّ الظَّهــرَ لَــيْسَ لَــهُ سَــنَامُ

وقد نصب الظهر بأجب، وقال الآخر:

ولَقَدْ اغتَدَى وَمَا صَــقَعَ الــديِّكُ عَلَــى أَدْهَــمٍ أَجَــشَّ الصَّــهِيلاَ

فنصب الصهيل بأجش، فبطل ادعاؤكم.

وقد رد ابن الأنباري على اعتراض الكوفيين بأنه ليس صحيحاً لأن بيت الحارث بن ظالم:

* ولا بفــزارة الشعــري رِقابا *

والرواية بدون الألف واللام "الشعرى رقابا"، وقد ذكر سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنه ينشدون البيت كذلك، وإن كان لا ينكر

صحة روايتهم إلا أنه لا حجة لهم فيه، لأنه من باب "الحسن الوجه، والحسان الوجوه" وقد قالوا " الحسن الوجه" وذلك بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل، وقالوا بالجر: "الضاربُ الرجل" تشبيهاً بـــ "الحسنِ الوَجْهِ".

وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام، ولما كان في تقدير التنكير جاز أن ينصب على التمييز، وذلك يدل على أن ما عارضتم به ليس بشيء.

أما البيت:

* أجَــبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَــامُ *

بفتحها فقد روى "أجب الظَّهْرِ" بجرها، وجاءت الرواية بالرفع لأنه فاعل والتقدير "أجَبَّ الظهرُ منه، وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد، ولا حجة لكم في هذا البيت، وإن الجر هو القياس، وإن صحت رواية النصب فعلى التشبيه بالمفعول، وهو على زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز، لا على ما ذهبتم إليه، ولئن سلم بما قال به بعض البصريين، وهو الجواب عن جميع هذه الحجيج.

ثم إنكم قدرتم أن الألف واللام زائدة فهو عندكم نكرة فإذن ما عمل في معرفة، والخلاف عندكم ليس في أن تعمل في النكرة، إنما في كونها تعمل في المعرفة.

أما قول الآخر:

* عَلَىَ أَدْهَم أجَشَّ الصَّهِيلا *

والصحيح فيه الجر في "الصهيلا" وقد نصبه على التشبيه بالمفعول، أو على زيادة الألف واللام، ثم لو سلم ما ادعيتموه وأجرينا ذلك مجرى "

ما أحسن الرجل" وذلك أن أفعل إذا كان وصفاً نصب اسماً مضمراً، أو علماً، أو اسماً من أسماء الإشارة- وإذا لم يكن كذلك كانت أفعل في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دل على بطلان دعوى الاسمية.

الدليل الثالث للبصريين على فعليته:

قالوا: وجدنا أنه فعل مفتوح الآخر، لأنه لو لم يكن فعلاً ماضياً لم يكن لبنائه على الفتح وجه، لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـــ" ما" على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح كان ذلك دلالة على أنه فعل ماض.

وقد نقل ابن الأنباري اعتراض الكوفيين من وجهين:

الأول: أنهم قالوا: ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة؛ لأن التعجب أصله الاستفهام، وفتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب.

الثاني: أنه إنما فتح لتضمنه معنى حرف التعجب، لأنه كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط.

وقد رد ابن الأنباري على رأي الكوفة بأنه لا يصح من وجهين:

الأول: إن قولكم: إن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل إلا بوحي، وهو ظاهر الفساد والتعليل، وذلك أن التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما، كذلك ها هنا، وذلك لأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، ولكن الاستفهام استخبار لا يحتمل ذلك، لذلك لا يصح أن يكون أصلاً له.

الثاني: أما الحجة أنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم يذكر، كذلك هنا كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني. ولما لم يفعلوا ضمنوا "ما" معنى حرفه فبنوها؛ كما ضمنوا ما الاستفهامية معنى الهمزة، وضمنوا "ما" الشرطية معنى "إن" التي للشرط وبنوهما، وإن لم يكن للكلمة التي بعدهما تعلق بالبناء، وكذلك ما بعد "ما" التعجيبية ليس له تعلق بالبناء، وظهر فساد اعتراضهم وإنما لأنه فعل ماض كما ذكر(١).

وقد رجحت رأي البصرة لقوة أدلتهم عندي وهي التي أوردتها أثناء المبحث وأسهبت فيها عنهم.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المجلد الأول، ١٢٩، ١٣٨.

المبحث الخامس:

نوع ((ما)) في ما أفعله والخلاف فيها:-

ذكر العلماء أن "ما" في "ما أفعله":-

١- نكرة تامة ٢- نكرة موصوفة ٣- اسم موصول ٤- اسم استفهام.

قال سيبويه: "ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: "شي أحسن عبدالله ودخله معنى التعجب.. ونظير جعلهم "ما" وحدها اسماً قول العرب: إنني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع فجعل "ما" وحدها اسماً"(١).

ويقرر ويكمل كلام سيبويه ما جاء عند المبرد: و"ما" اسم مرتفع بالابتداء، و"أحسن" خبره، وهو فعل، وزيداً" مفعول به، فتقديره: شيء أحسن زيداً، إلا أن معنى التعجب دخله مع "ما"، ولا يكون ذلك في شيء غير "ما"(٢).

وأضاف ابن السراج أن لفظ التعجب لزم مع "ما" (٣)، وعند الرضى: "وما، ابتداء" أي: مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه، والأخفش في أحد قوليه، وذلك لأن التعجب، إنما يكون فيما يجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معني ما أحسن زيداً في الأصل: شيء من الأشياء لا

---

(1) الكتاب، جـ١، ٧٣.

(2) المقتضب، جـ٤، ١٧٣.

(3) الأصول في النحو، جـ١، ٩٩.

أعرفه جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى. عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل"[١].

وقال ابن يعيش: "وهي في موضع مرفوع بالابتداء، وأحسن فعل ماض غير متصرف، وفيه ضمير يرجع إلى "ما" وزيداً مفعول به، والجملة في موضع الخبر كما تقول عبدالله أحسن زيداً" [٢].

وذكر أبو حيان أنه مذهب الخليل وسيويه وجمهور البصريين وأنها نكرة تامة بمعنى شيء، وما بعدها خبر[٣].

وذكر الشيخ خالد أن الأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية وإدراك جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة، ليحصل بذلك إيهام متلو بإفهام، ولاشك أن الإفهام حاصل بإيقاع "أفعل" على المتعجب منه، إذ لا يكون إلا مختصاً، فتعين كون الباقي وهو "ما" مقتضياً للإبهام[٤].

ثانياً "ما" نكرة موصوفة:

نقل ابن يعيش عن ابن درستويه أن الأخفش كان يقول: "هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة؛ وذلك لما أريد فيها من الإبهام،

---

(١) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٣.

(2) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٩.

(3) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٥.

(4) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٦٨.

والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة"[١] يقصد جماعة البصريين.

وعن أبي حيان "ما" نكرة موصوفة، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: شيء أَحْسَنُ زيداً عظيم، ونسب إلى الكوفيين والأخفش[٢].

فعند ابن يعيش عن ابن درستويه منسوباً إلى الأخفش أن الصفة هي المحذوفة والمذكور الخبر، وعند أبي حيان معزوا إلى الأخفش أن ما نكرة موصوفة، والخبر هو المحذوف، وكذلك عند صاحب المغنى أن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره شيء عظيم ونحوه[٣].

ثالثاً: "ما" في التعجب موصولة:

أورد ابن يعيش عن ابن درستويه أن الأخفش: كان يقول: "ما" مرة في التعجب بمعنى الذي إلا أنه لم يؤت لها بصلة"[٤].

وابن عصفور في شرح الجمل يبين رأي الأخفش في "ما" في "ما أفعله أنها موصولة والفعل بعدها صلة والخبر محذوف، كما التزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً، لأن ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والاستفهام، ويبين أن رأيه هذا فاسد لأنه إذا جعلها موصولة. كانت معرفة فيناقض ذلك معنى التعجب، لأنه لا يكون إلا مما خفي سببه، فإن اعتذر بأن الإبهام في

---

(1) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٩.

(2) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٥.

(3) ابن هشام، جـ١، ٢٩٧.

(4) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٩.

حذف الخبر، فيقال: هذا الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام، وباطل أن يكون لغير دلالة، لأن الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب"(١).

وذكر الرضى رأي الأخفش الذي جعلها موصولة والجملة بعدها صلة، والخبر محذوف، أي الذي أحسن زيداً موجود، ويعلق الرضى بقوله: " وفيه بعد؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه"(٢).

وذكر أبو حيان رأي الأخفش السابق وبين أن الخبر محذوف واجب الحذف، وأن التقدير في "ما" الذي أحسن زيداً عظيم، وحكى البهاري أنه مذهب الكوفيين، وحكاه ابن بابشاذ عن طائفة منهم(٣). والرأي السابق المعزو إلى الأخفش أنها موصولة مذكورة الخبر ومحذوفة الصلة، وجاء عند ابن عصفور وأبي حيان أنها عنده موصولة، والفعل بعدها صلتها والخبر محذوف واجب الحذف، والموجود في معاني القرآن: "عن بعضهم أنها تعجبية " دون أن يصرح بأنها نكرة تامة، أو نكرة موصوفة، أو موصولة، أو استفهامية وقال: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾(٤) فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال: ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا

---

(1) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٥.

(2) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٣، ٢٣٤.

(3) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٥.

(4) آية ١٧٥ من سورة البقرة.

أَكْفَرَهُ﴾[١] تعجباً من كفره وقال بعضهم "فما أصبرهم" أي: ما أصبرهم؟ و: ما الذي أصبرهم؟"[٢]. فهو يذكر هاتين الآيتين دون أن ينص على نوع "ما"، وما الذي حذف بعدها أهو الخبر والصفة مذكورة، أو أن الخبر مذكور والصفة محذوفة ؟ ولم يذكر هل هي موصولة وما بعدها خبر، وحذفت صلتها؟ أو أنها موصولة والفعل بعدها صلة والخبر محذوف؟.

رابعاً: أنها اسم استفهام وهو رأي الكوفيين:

قال المبرد: " فإن قال قائل: هل رأيت (ما) تكون اسماً بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام؟... قيل له: إنما كانت في الجزاء، والاستفهام بغير صلة إذا قلت مجازياً: ما تصنع أصنع، أو مستفهماً ما تصنع يا فتى؟ لأنك إنما تستفهم عما تنكر، ولو كنت تعرف كنت مخبراً لا مستخبراً، والصلة تعرّفه.... والاستفهام، كذلك هو التعجب، لأنك إذا قلت: ما أَحْسَنَ زيدا، فقد أبهمت ذاك فيه، ولم تخصص"[٣].

قال ابن مالك: "وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح، لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام، وإما أن يدعى كونها للاستفهام والتعجب معاً، كما هي في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [٤] فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ

---

(1) آية ١٧ من سورة عبسى.

(2) معاني القرآن، جـ١، ٣٤٧.

(3) المقتضب، جـ٤، ١٧٣.

(4) سورة الواقعة آية ٨.

المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام.

والثاني باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ ، ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ ما أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [1]... ونحو قول الشاعر:

يا سيداً ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع

يا جارتا ما أنت جاره

و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً، وأيضاً لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها "أي في نحو: ما أنت من سيد؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المتضمن تعجباً كثير، كقوله:

* أيَّ فتى هيجاء أنت وجارها*

وأيضاً فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه، وكونه مشوباً بالاستفهام، أو ملموحاً فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها، فلا يلتفت إليه" [2].

وقد ذكر ابن يعيش عن ابن درستويه في "ما" أنها التي يستفهم بها في قولك ما تصنع؟ وما عندك؟ وهي بمنزلة أي في الإبهام، وإنما وضع هذا في التعجب لأن التعجب فيه إبهام، وأن التعجب يكون فيما جاوز الحد المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يبلغ وصفه، ولا يوقف على كنهه، فقولك: ما أحسن زيداً في المعنى كقولك: أي رجل

---

(1) سورة الواقعة، ٢٧، ٤١.

(2) شرح التسهيل، جـ٣، ٣٢، ٣٣.

زيد، إذا عنيت أنه رجل عظيم.. وهو مذهب الفراء من الكوفيين، إلا أن الفراء كان يذهب إلى أن أفعل يأتي بعدها اسم حقه أن يكون مضافاً إلى ما بعده.

وقد علّق ابن يعيش بقوله: "وما ذكره من أن "ما" استفهام فبعيد جداً؛ لأن التعجب خبر محض، يحسن في جوابه صدق أو كذب. والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت "ما" استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر فاعرفه"(١).

وقد ذكر الرضى قول الفراء وابن درستويه أن: "ما" استفهامية وما بعدها خبرها قال: "وهو قوي من حيث المعنى، لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٢) وأتدري من هو، ولله دره أي رجل كان، قال:

فأومأت إيمـــاءً خفيـــاً لحبتـــر ولله عينـــا حبتـــر أيمـــا فتـــى

ثم قال مذهبه ضعيف، من حيث أنه نقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت" (٣).

وقد علّق الشيخ خالد على ما نقل عن الفراء وابن درستويه والكوفيين بقوله: "وهو موافق لقولهم باسمية "أفعل"؛ فإن الاستفهام المشوب

---

(١) شرح المفصل، جـ٧، ١٤٩ وانظر أبو حيان في ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٥، حيث نسب رأي ابن درستويه للكوفة.

(2) الآية ١٧، من سورة الإنفطار.

(3) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٤.

بالتعجب لا يليه إلا الأسماء، نحو ﴿وَمَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[1] [2] من خلال كل الآراء التي سقتها في معاني "ما" أجد الرأي الذي تطمئن إليه النفس هو رأي سيبويه "رحمه الله" وهو أنها نكرة بمعنى شيء، وهي مبتدأ والجملة بعدها خبر، وهو رأي البصريين، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(1) من الآية ٢٧ من سورة الواقعة.

(2) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٦٨.

المبحث السادس:

((أفعل)) الذي تلزمه الباء:

قال سيبويه: " ما لم يكن فيه ما أَفْعَلَه لم يكن فيه أَفْعِلْ" به رجلاً، وهو أَفْعَلُ منه، لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أَفْعِلْ به، وما أفعله واحد، وكذلك أَفْعَلُ منه" [١].

فمعنى أفعل به هو معنى ما أفعله وهو التعجب، معناهما واحد، وقد مثل لهذه الصيغة المبرد قال: "وتقول: يا هند أَحْسِنْ بزيد، ويا رجلان أَحْسِنْ بزيد، لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً، وإنما المعنى: ما أَحْسَنَ..." ومن هذا البـــاب قـــول الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٢] ولا يقال لله -عز وجل- تعجب، ولكنه خرج على كلام العباد، أي هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم: ما أَسْمَعَهم وأَبْصَرَهم في ذلك الوقت"[٣].

وقد وردت الآراء الآتية في أفعل به عن العلماء:

أ- أمر لفظاً خبر في المعنى:

قال ابن السراج: يا زيدُ أكرم بعمرو، ويا هند أكرم بعمرو وكذلك جماعة الرجال والنساء.. وأفعل هو "فعل"، لفظه لفظ الأمر في قطع

---

(١) الكتاب، جـــ٤، ٩٧.

(2) آية ٣٨، من سورة مريم.

(3) المقتضب، جـــ٤، ١٨٣.

ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد: كرم زيد جداً، وحسن زيد جداً[١].

وقال الزجاجي: وقد جاء بلفظ الأمر وليس بأمر في الحقيقة، لأنه يكون في الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد. وابن جني يبين أن معنى أفعل به الخبر لا الأمر.. يقول: "إنما صح أفعل به" نحو: أسير به، وأقوم به، لأنك مخبر لا آمر به، ومعناه "ما أفعله"، وقال في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٢] إنما معناه ما أسمعهم، وما أبصرهم وهو لفظ الأمر في معنى الخبر"[٣].

وذكر أبو حيان أن علماء النحو اتفقوا على أن "أفْعِل به" نحو: أحسن بزيد فعل، إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم، ومذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى[٤].

ورأى الشيخ خالد أنه غيرت الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر، وأصل أحسن يزيد": أحْسَن زيدٌ، أي صار ذا حسن، كـ "أغدَّ البعيرُ" أي: أي صار ذا غدةٍ، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر، فصار أحسن زيد، بالرفع،

---

(١) الأصول في النحو، جـ١، ١٠١.

(2) آية ٣٨، من سورة مريم.

(3) المنصف، جـ١، ٣١٦.

(4) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٦.

فقبح إسناد لفظ "صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر[١]. فجيء الباء.

وقال السيوطي: " قال ابن النحاس في التعليقة": اختلف النحاة في قولنا: "أَفْعِل به" في التعجب، هل معناه أمر أو تعجب؟ مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر"[٢].

وكذلك ورد عند الأشموني أن لفظه الأمر ومعناه الخبر[٣].

وذهب البصريون: إلى أن معناه التعجب على الخلاف في التصريح هل هو إنشاء أو خبر؟[٤].

وقال الرضى: وأما أحسن بزيد فعند سيبويه أفعل صورته أمر ومعناه الماضي، من أفعل، وعلق بقوله: "وضعف قوله: بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو:" اتقى امرؤ ربه"[٥]. بأن أفعل: صار ذا كذا قليل... وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول.

ب- أمر لفظاً ومعنى:

ذكر أبو حيان، أن الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف ذهبوا إلى أنه أمر حقيقة[٦].

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٧٢.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، جـ٤، ٢٣٤.

(3) شرح الأشموني، جـ٣، ٣٢.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، جـ٣، ٣٥٣، ٣٥٤.

(5) شرح الكافية، جـ٤، ٢٣٤، ٢٣٥.

(6) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٧.

وقال الرضى: مقرراً لهذا ومرجحاً إن "أحسن" أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلاً فقُلِ

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منهما قياساً مطرداً.

وإنما لم يصرف على هذا القول أفعل- وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يقل: أحسنا، وأحسنوا، وأحسني، وأحسن- لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في: ما أفعل معنى الجعل، وصار معنى أفعل به كمعنى ما أفعله، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه" [1].

وقال الشيخ خالد: " وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية" [2]ولدى السيوطي: أنه ذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه" [3].

---

(1) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٥.

(2) التصريح، جـ٣، ٣٧٣.

(3) الأشباه والنظائر، جـ٣، ٣٥٤.

ثانياً: معنى الهمزة:

١- حكى ابن جني عن شيخه أبي علي أنها للصيرورة، فكأنه قال: أكرم زيد" أي صار ذا كرم؛ كما تقول: "أجرب زيد" أي صار ذا إبل جربي، و"أنحز" أي صار ذا إبل بها نحازٌ " [١].

وذكر أبو حيان أن العلماء الذين اعتبروه أمراً لفظاً خبراً في المعنى جعلوا الهمزة فيه للصيرورة[٢].

ولدى الرضى أنه منقول من أفعل، أي صار ذا فعل، كألحم أي: صار ذا لحم... ثم نقل عن الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة[٣].

٢- وعند من قال إنه أمر لفظاً ومعنى أن الهمزة للنقل[٤].

ثالثاً: الباء معناها وعملها:

قال ابن السراج: "إذا قلت أكرم بزيد " لأن زيداً هو الذي كرم وإنما" لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار، فإن قال: قائل كيف. صار هنا فاعلاً وهو في قولك: ما أكرم زيداً مفعول؟ قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول"[٥].

---

(1) المنصف، جـ١، ٣١٨.

(2) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٦.

(3) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٤، ٢٣٥.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٦.

(5) الأصول في النحو، جـ١، ١٠١، ١٠٢.

وقال ابن جني: "ومعنى أكْرِم به ما أكرمه: قال أبو علي: الباء مع ما عملت فيه من قولك: "أكرم به" في موضع رفع، لأنها مع ما عملت فيه الفاعل، مثلما تقول: "كفى بالله" أي: كفى الله" (١).

وعند الرضى "الباء زائدة في الفاعل لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه "أن" وصلتها نحو: "أحسن أن تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس(٢).

وعند أبي حيان أن الأمر في الباء عند من قال: إنه أمر لفظاً خبر في المعنى، أن الباء زائدة لازمة إلا مع "أن" وصلتها فجاء حذفها.

وعند من قال بأن " أفعل" أمر لفظاً ومعنى أن الباء أيضاً زائدة في المفعول به (٣)، ويرى الشيخ خالد أن الباء زيدت في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به؛ وعند من اعتبره لفظاً ومعنى أمراً حقيقة أن الباء للتعدية داخلة على المفعول به، لا زائدة(٤).

ونسب الأشموني هذا الرأي للفراء، والزجاج، والزمخشري، وابنى كيسان، وخروف قالوا: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل(٥).

---

(1) المنصف، جـ١، ٣١٨.

(2) شرح الرضى على الكافية، جـ٤، ٢٣٤.

(3) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٣٤.

(4) التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٧٢، ٣٧٣.

(5) شرح الأشموني، جـ٣، ٣٢، ٣٤.

رابعاً: الباء وكيف يعرب ما بعدها:

إذا كانت أفعل به أمراً لفظاً خبراً في المعنى فالباء زائدة، وإن جاز حذفها في غير التعجب فلا يجوز حذفها في التعجب إلا مع أن وأن، نقول أحبب إلى بأن تزورني، وأهون علي بأن زيداً يغضب. وفي شعر الشريف الموسوي إسقاطها، قال:

أهون علي إذا امتلأت من الكرى

أنـــي أبيـــت بليلـــة الملســـوع

وفي كلام على بن أبي طالب "كرم الله وجهه" حذف الباء من أن* وقد جاء.

وقال أمير المســـلمين تقـــدموا

وأحبب إلينا أن تكون المقـــدما

يريد بأن فحذف الباء[١]. فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، وعليه فما بعدها فاعل كما في قوله تعالى: ﴿وكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ [٢].

وقال الشيخ خالد: " كامرر بزيد" ... التزمت زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباح[١].

---

* ظ: الفصل بالمنادى، ص: ٥٢

(١) أبو حيان، الارتشاف، جـــ٤، ٢٠٦٦.

(2) آية ٧٩ من سورة النساء.

قال السيوطي: " قول البصريين في أحسن بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال أفعل للصيرورة قياساً وليس بقياس، وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أن أفعل بمعنى صار كذا.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الفاعل في ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [٢] نقله من تعاليق ابن هشام[٣].

أما عند من يرى أن "أفْعِل" أمر لفظاً ومعنى فيصح أن تكون الباء زائدة لازمة في المفعول به، وهو موضع تزاد فيه، ويصح أن تكون للتعدية، وعلى الأول فما بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً، وعلى الثاني مجرور لفظاً ومحلاً.

خامساً: حذف المتعجب منه مع الباء:

يجوز حذف المتعجب منه منصوباً أو مجروراً إذا اتضح معناه عند الحذف، ويشترط لحذف المجرور بالباء أن يكون "أفعل" معطوفاً على آخر مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف... نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [٤] أي بهم. وإنما جاز حذف المجرور بعد "أفعل" مع كونه

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٣، ٣٧٢.

(2) الآية ٣٨، من سورة مريم.

(3) الأشباه والنظائر في النحو، جـ٣، ٢٠١.

(4) آية ٣٨، من سورة، مريم.

فاعلاً لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها، وذهب قوم منهم الفارسي: إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء.

ورد بوجهين: لزم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع. وأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار، كنا من: أكرم بنا "[1].

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ٣، ٣٧.

المبحث السابع:

صياغة ما أفعلهُ وأفعل به من الأجوف والمضعف:

تصحيح عين " أَفْعَلَ" و"أَفْعل" به وفَكَّ أَفْعَلَ المضعف واجب عند الجمهور تقولُ: ما أبْيَنَ الحقَّ، وما أَنْورَهُ، وأَبْيِنْ بالحق وأَنْوِرْ بِهِ، وأَجْلِلْ بِزَيْدٍ".

وذهب الكسائي إلى جواز التصحيح في أَفْعِل كمذهب الجمهور "وإلى جواز الإعلال، فإنك تقول: أَطْوِل بهذه النخلة، وأَطِل بها، وإلى جواز الفك في "أَفْعِلْ، كمذهب الجمهور وإلى جواز الإدغام فنقولُ: أَجْلِلْ بزيد، وأَجِلَّ بِهِ" (١).

المبحث الثامن: التعجب مما فقد الشروط:

الشروط هي حسب ما سبق ترتيبها للفعل المراد التعجب منه:

١- أن يكون فعلاً.

٢- أن يكون ثلاثياً.

٣- أن يكون تاماً.

٤- أن يكون متصرفاً.

٥- أن يكون مثبتاً.

٦- أن يكون مبنياً للمعلوم.

٧- أن يكون معناه قابلاً للتفاضل.

٨- ليس الوصف منه على أفعل فعلاء.

---

(١) ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٦٨.

١- فإن لم يكن له فعل فقد سكتوا عنه، واستظهر بعضهم التعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها، فيقال: ما أشد حماريته، أو ما أشد كونه حماراً، فاحفظه وهو حسن"[١].

٢- إن كان زائد على الثلاثة، أو كان الوصف منه على من أفعل فعلاء جيء بفعل مناسب للمعنى مستوف للشروط وصيغ منه على أفعل، وذكر بعده مصدر الزائد على الثلاثة أو ما الوصف منه على أفعل فعلاء منصوباً على التمييز مضافاً إلى صاحب الفعل فيقال: ما أشد انطلاقة خالد، وما أعظم انتصاره وما أقبح.. وما أنصع بياضه، وما أحلك سواده، وما أكثر حمرته.

ولهذا قال سيبويه: " ألا ترى أنك لا تقول: ما أجو بهُ، وإنما تقول: ما أَجْودَ جوابه، ولا تقول هو أجوب منه، ولكن هو أجْود منه جواباً ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أجْوِبْ بِه، وإنما تقول أَجْوِدْ بجوابه"[٢].

فسيبويه "رحمه الله" يقرر في قوله هذا قاعدتين الأولى أن المزيد لا يتعجب منه مباشرة إنما بواسطة فعل مساعد.

ويفسر المبرد عدم التعجب من الفعل الرباعي المجرد ومزيده مباشرة بأنك لو فعلت ذلك حذفت من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز لأنه يفقد معناه.

قال: "اعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أن يقال فيه: "ما أفعل. وذلك لأنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً وهذا

---

(1) حاشية الصبان على الأشموني، جـ٣، ٢٣، ٢٤.

(2) الكتاب، جـ٤، ٩٩

مما لا يجوز، لأن معناه إنما كمل بحروفه إذ كن كلهن أصولاً، وإنما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدل عليه من فعل غيره، وذلك أنك إذا قلت: "دحرج، واحر نجم، وما أشبهه من الأفعال من غير هذا الجنس قلت: ما أشد دحرجته" وما أشد احر نجامه- لأنك لو أدخلت عليه هذه الهمزة لخرج من بناء الأفعال"(١).

وكذلك ما كان الوصف منه على أفعل فعلاء.

وقال سيبويه: " وذلك ما كان أفعل لوناً أو خلقة ألا ترى أنك لا تقول: ما أحْمَرَهُ، ولا ما أبْيَضَه، ولا تقول في الأعرج ما أعْرَجَهُ، ولا في الأعشى ما أعْشاهُ إنما تقول ما أشدُّ حمرته، وما أشدّ عشاهُ"(٢).

٣- وكذلك المنفي والمبني للمجهول إلا أن المصدر فيهما يكون مؤولاً من أن أو ما والفعل المنفي أو المبني للمجهول، فيقال: ما أحسن ألا يغدر، وما أقبح ألا يفي، وما أقسى ألا يرحم الضعيف، وما أجمل ألا يرجع عن الحق، وما أقل ما هزم، وما أكثر ما خُذل، وما أحسن ما رُحم، وما أحق ما ضرب، وما أحسن ما أكل..

٤- أما الفعل غير التام فعلى القول بدلالته على الحدث وأن له مصدراً يؤتى بمصدره بعد فعل مناسب مستوف للشروط على الوجه المتقدم فيما زاد على ثلاثة أو كان الوصف منه على أفعل فعلاء،

---

(١) المقتضب، جـ٤، ١٨٠، وانظر ابن عصفور في شرح الجمل في النحو، جـ١، ٥٧٩.

(2) الكتاب، جـ٤، ٩٧.

فيقال: ما أحسن كونه كريماً، وما أقبح صيرورته بخيلاً، وما أشد إصباح خالد معسراً، وما أقسى إمساءه جائعاً، وهكذا.

وعلى القول بأنه لا مصدر له صريحاً يؤتى بالمصدر المؤول من أن والفعل أو ما والفعل فيقال: ما أحسن ما كان أو أن يكون كريماً، وما أقبح ما صار أو أن يصير بخيلاً وهكذا.

٥- أما غير المتصرف مثل نعم وبئس في المدح والذم وليس...، وما لا يقبل معناه التفاضل مثل "مات وفنى فلا يتعجب منه، وقد أجاز البغداديون، وابن السراج في ليس أن يؤتى بها بعد "ما"، ويحول خبرها إلى الفعل، فيقال مثلاً: في ليس زيدُ حاضراً ما أحسن ما ليس يحضر زيد..." [١].

وقد جاء سماعاً التعجب مما فقد بعض الشروط ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين في البياض والسواد ومن ذلك:

١- قالوا: أقمن به، بنوه من قولهم هو قمن بكذا. أي حقيق، ولا فعل له.

٢- وما أجنه، وما أولعه، من جن، وولع وهما مبنيان للمفعول.

٣- ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبنى للمفعول.

٤- ما أهوجه، وما أحمقه، وما أرعنه والوصف منه على أفعل فعلاء.

٥- ما أعساه، وأعس به، وهو غير متصرف.

وقد مضى بعد كل شرط بعض ما سمع شذوذاً مما تخلف فيه [٢].

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٨٠، ٢٠٨٥.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، جـ٤، ٢٠٧٧، ٢٠٧٩، ٢٠٨٢.

المبحث التاسع:

رتبة معمول صيغتي التعجب:

يدور المبحث على مسألتين:

أ- التقدم، ب- الفصل.

أ - تقدم المعمول:

لأن فعل التعجب جامد لا يتصرف، ولأنه لحق بالحروف للزومه الدلالة على معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف صار كالحروف في علاقتها بمعمولها، ورتبته معها.

إذ لا يتقدم معمول الحرف عليه، وعلى هذا ينبغي أن يكون فعل التعجب، فالرتبة معه محفوظة في الأصل، وليس ذلك شأن الأفعال غيره ومعمول الفعل الفاعل، والمفعولات، وما يتعلق به من غيرها، فيجوز في الأفعال غير التعجب- أن يتقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل، نحو: ﴿وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾[1] ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ كما يجوز أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً وضميراً مذكراً.. ومؤنثاً، مفرداً، ومثنى وجمعاً، ولا كذلك فعل التعجب، وجل أحكام الفاعل والمفعول به لا تسري في فعل التعجب.

وقد أجمع النحاة على أن معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه، وأولهم سيبويه إذ قال: "ما أحسن عبد الله.. ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا تزيل شيئاً عن موضعه"[2].

---

(1) آية ٣٠ من سورة الأعراف.

(2) الكتاب، جـ١، ٧٢، ٧٣.

وتتابع النحاة على ذلك فقرر ابن عصفور أنه لا يجوز أن يتقدم معمولا فعل التعجب على "ما" ولا على الفعل نفسه[١].

وقطع ابن مالك: بأنه لا يجوز بالإجماع تقديم المتعجب منه، نحو: ما زيداً أحسن، وبه أكرم، والعلة في ذلك أن فعلى التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف، فجريا مجراها في منع تقدم معمولها[٢].

وأضاف ابن يعيش في علل منع التصرف ضعف فعل التعجب عن غيره من الأفعال في العمل، وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح عين الفعل منه، نحو: ما أميلحه، وما أطوله وأبينه"[٣].

وقد أجازوا تقدم كان على فعل التعجب زائدة فاصلة بينه وبين ما، نحو "ما كان أسعد من أجابك، ما كان أحسن زيداً"[٤].

ب- الفصل:

لأن الفصل بين العامل ومعموله نوع من التصرف، ولأن الأصل في فعل التعجب خروجاً عن باب الأفعال- عدم التصرف- صار الأصل فيه ألا يفصل بينه وبين معموله. ومن النحاة من أطلق هذا الأصل في الأجنبي وغيره، ومنهم من استثنى مواضع: جاز فيها الفصل على تفاوت في الإجمال والتفصيل في بعضها وتلك هي:

١- الظرف، والجار والمجرور ٢- المصدر ٣- الحال

٤- المنادى

---

(1) المقرب، ١، ٧٦.

(2) شرح التسهيل، ٣، ٤٠.

(3) شرح المفصل، ٧، ١٤٩.

(4) أنظر الموضع الخامس من مواضع الفعل: كان وأخواتها.

٥- كان وأخواتها مسبوقة بما ٦- لولا

١- الظرف والجار والمجرور:

على الانفراد والاجتماع وهذان:

إما أن يتعلقا بفعل التعجب نحو: ما أفصح زيداً اليوم، وما أفصح زيداً في الحفل، وما أفصح زيداً اليوم في الحفل، وما أفصح زيداً في الحفل اليوم، وكذا أفصح بزيد على مثاله.

وإما أن يتعلقا بعامل آخر غير أجنبي عن فعل التعجب: نحو: ما أوضح الطريق إلى الحق وأرشد الدال عليه، وما أوضح الطريق إلى المدينة نهاراً وما أوضح الطريق نهاراً إلى المدينة. وكذا يقال في: أوضح بـــ.

وإما أن يتعلقا بأجنبي عن فعل التعجب نحو: سمعته فما أفصح زيداً اليوم، وسمعته فما أفصح زيداً في الحفل وسمعته فما أفصح زيداً اليوم في الحفل، وسمعته فما أفصح زيداً في الحفل اليوم، وكذا يقال في: أَفصِحْ بـــ...

ومن النحاة من أطلق الحكم في هذه الأحوال ومنهم من فصّل.

فقال المبرد: " ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبد الله، لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء"(١).

وكأنه أخذ من قول سيبويه السابق: " ولا تزيل شيئاً عن موضعه" ولم يفصل المبرد في أحوال الظرف والجار والمجرور كما فصل بعض

---

(١) المقتضب، ٤، ١٧٨.

من جاء بعده، وفي الأمثلة التي عرضها يتعلقان بفعل التعجب مباشرة، فمنعه الفصل بما لم يتعلق به مباشرة أو بما تعلق بأجنبي عن فعل التعجب أوجب وألزم. وهذا ما عزاه النحاة إليه.

وممن فصل بين المتعلق بأجنبي وغيره الرضى: فقال: " وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفعل بهما فلا يجوز اتفاقاً؛ للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أحسن أمس زيداً، على أن يتعلق "أمس" ب "لقيت" [1].

ثم حكى الخلاف في غير ذلك دون أن يذكر رأيه.

وممن فصل بين المتعلق بفعل التعجب والمتعلق بغيره، مطلقاً دون التنبيه على الأجنبي وغيره ابن مالك في شرح التسهيل[2].

قال الأشموني: " فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بينهما. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف فلا يجوز: ما أحسن بمعروف آمراً، ولا ما أحسن عندك جالساً" ولا أحسن في الدار عندك بجالس"[3].

والأمثلة المذكورة تعلق فيها الظرف والجار والمجرور بغير أجنبي عن فعل التعجب: "بمعروف" متعلق ب "آمرا" و"عندك" متعلق ب"جالساً" و"في الدار عندك" متعلقان ب"جالس" وكلها معمولة لـــ"أحسن".

---

(1) الرضى، شرح الكافية، جـــ٤، ٢٣٢.

(2) جـــ٣، ٤١.

(3) شرح الأشموني، جـــ٣، ٤٤. وظ: شرح التسهيل ٣/٤٠.

وإذ قد حكى عدم الخلاف في منع الفصل بمثل ما ذكر كان منع الفصل بالمتعلق بالأجنبي أحق وأوجب.

وفي الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب يقول الرضى: "منعه الأخفش والمبرد وأجازه الفراء والجرمي، وأبو علي، والمازني نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وأحسن اليوم بزيد" (١).

وغير هؤلاء من النحاة سكتوا عنه، فكأنه لم يؤثر عنهم رأي، فيدخلون في المانعين بناء على أن الأصل في هذا الفعل عدم التصرف.. ومن ثم عدم الفصل.

وممن حكى الخلاف ورأى جواز الفصل بغير الأجنبي ابن عصفور وابن مالك في غير شرح التسهيل.

قال ابن عصفور: " فالمانع يحتج بضعفِ هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يجيز يحتج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل، وذلك نحو قولك: إن بك زيداً مأخوذ.

فإن قيل: إن الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل، وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف، وهو الحرف؛ فالجواب: أن فعل التعجب قوي الأصل لأنه فعل، و"إنَّ " ضعيفة الأصل لأنها حرف؛ فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة.

---

(١) شرح الكافية، جـ٤، ٢٣٢.

والصحيح أن ذلك جائز- وحكى من كلام العرب: ما أَحْسَنَ بالرجُل أن يصدُق، ومن كلام عمرو بن معد يكرب: لله دربنى مجاشع ما أكثر في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها[١].

واحتج لذلك- إلى جانب السماع- بالقياس، وذلك أنه جاز تقدم معمول خبر "إن" عليه وعلى اسمها، في نحو: إن بك زيداً مأخوذ "مع أن الحرف أضعف من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل، فلا أقل من أن يكونا- الحرف وفعل التعجب- في رتبة واحدة".

وقال ابن مالك: " فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً، فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب "رحمه الله" لله دربنى سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها: وروى أن علياً "رضي الله عنه" مر بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال: أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، ففصل بين أعزز وأن أراك بعلي و"أبا اليقظان" وهذا يصحح الفصل بالنداء، ومن النظم قول بعض الصحابة" رضي الله عنهم":

وقال بنـــى المســـلمين تقـــدموا وأحبب إلينا أن تكون المقـــدما[٢]

---

(١) شرح جمل الزجاجي، جـــ١، ٥٨٧.

(2) شرح التسهيل، جـــ١، ٤٠، ٤١.

والرأي جواز الفصل بهما، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وتقرر لهما ذلك في كثير من أبواب النحو، وكثرة المسموع منه يتيح القياس عليه، وهذا ما يصرح به المتأخرون أو يفهم من كلامهم.

٢- المصدر:

يدل الفعل على المصدر دلالة الخاص على العام، ولا ينفصل معناه عن معنى الفعل فأي فعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر.

قال ابن مالك:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـأمن مـن أمـن

وقبل أن تدخل أفعلَ، وأفْعِلُ في التعجب كان لهما مصدر ضروري إذ هما مزيدان ومصدر المزيد قياس لا يحتاج فيه إلى سماع، فمصدر أكرم إكرام، وأحسن إحسان وأفضل إفضال، وهكذا، والبصريون على أن المصدر أصل الفعل فلا يوجد فعل إلا وله مصدر، والعلاقة اللفظية والمعنوية بين الأفعال الناقصة ونظائرها التامة مثل كان وطل، وبات، وصار، وكاد، وكرب، وجعل، وغيرها، وبين الجامدة وأصلها المتصرف نحو نعم وبئس، في المدح والذم، ونعم ونعم للنعومة والنعيم، وبئس وبؤس للفاقة والشدة. تؤكد هذا، وكذا عسى وعسا، وليس اختلف فيها أفعل هي أم حرف؟ وقد وجدت مصادر لا أفعال لها نحو: ويل، ويح، ويبس، ويب.

وكل هذا يقرر أنه لا فعل دون مصدر، وأفعال التعجب أفعال فهي لا تكون دون مصادرها.

وكأن هذا ما راعاه الجرمي من البصريين، حين ذهب إلى جواز الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيداً، وأحسن إحساناً بزيد[1].

ولم يحرر رأي الجرمي: أيجوز عنده ما أحسن زيداً إحساناً وأحسن بزيد إحساناً[2]. أولاً؟ والظاهر أنه أجاز ذلك لتجويزه تقدم المصدر على معمول فعل التعجب، ثم هل المتعجب منه هو الحسن. وهو مجرد ثلاثي أو الإحسان الذي هو مصدر أحسن؟

وتحرير هذا ينقض كلامه ويكشف عن الخلل والاضطراب في رأيه ولو نقل كاملاً لاستبان بأكثر مما نقل، وربما كانت له حجة غير ما افترضنا.

ولاشك أن الفعل في دلالته على التعجب تجرد من دلالته على مصدره قبل التعجب، فإذا قلنا: ما أَحْسَنَ زيداً وأَحسْنَ به فنحن نتعجب من حسنه لا من إحسانه وشتان ما بينهما وهكذا دواليك.

وما دام فعل التعجب جامداً لا مصدر له فلا شأن لنا بمصدر يخالفه في المعنى كان له قبل انتقاله إلى الدلالة على التعجب، وما لا مصدر له متأخراً عن المعمول لا مجال للكلام في تقدمه على المعمول لأنه لا مصدر من الأصل.

ولا اعتداد برأي الجرمي لهذا، ولعدم ورود سماع يبنى عليه ويعضده.

٣- الحـــال:

لا يخلو الاسم عن حال، كما لا يخلو الفعل عن زمان يحدث فيه، ومكان يقع فيه، ولأن الحال صفة في الاسم فلا يوجد اسم يدل على

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤، ٢٠٧١، ٢٠٧٣

(2) الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، جـ٣، ٣٨٣.

محسوس أو معقول لا يلحظ العقل فيه صفة ما، أو حالاً يكون عليها. وكأن هذه اللازمة هي ما راعاه النحاة حين توسعوا في الظروف ما لا يتوسع في غيرها، فلعلها أيضاً هي ما راعاه من أجاز الفصل بالحال بين فعل التعجب ومعموله نحو: ما أحسن مجردة هنداً، وأحسن مجردة بهند. وقد يتعلق الغرض بالعناية بالحال التي يتعجب فيها من أمر ما، فيتطلب المقام تقديم الحال على صاحبها، وما دام قد جاز مجيء الحال من معمول فعل التعجب، فلا مانع من تقديمه عليه لهذا الغرض ولأنه مما لا يخلو عنه معمول لفعل التعجب.

وقد نقلت إجازة هذا عن الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين ولم يحتج لهم[1].

ولم يذكر لذلك شاهد من كلام العرب شعراً ولا نثراً، ولا مانع من هذا الفصل، للمعنى والغرض اللذين التمسا في الإبانة عن وجهة من يجيز الفصل، وإن لم يأت له شاهد في كلام العرب فليس فيه ما يمنعه، ويعزز ذلك أنه فصل بينهما في كلام العرب بالظرف والجار والمجرور والمنادى وغيرها، فلا يتحتم عدم الفصل، فإذا كان له وجه ويتعلق به غرض فلا مانع، إذ في ذلك تضييق على المتكلم في الإفصاح عن غرضه دون مقتض.

٤- المنادى:

لأن الكلام يتطلب مخاطباً عادة، فالمخاطب مراعى في ذهن المتكلم واقعاً أو اعتباراً، حقيقة أو حكماً. ولا بأس أن يقال: ما أحلمك يا

---

(١) انظر الأشموني، شرح الأشموني، جـ٣، ٤٤، والشيخ خالد، التصريح، جـ٣، ٣٨٣.

خالد، وما أحنك يا هند وأحلم بك يا خالد، وأحنن بك يا هند، ولم يمنع أحد أن يبدأ بالمنادى في مثل هذا، وقد يتعلق غرض المتكلم- بعد أن ينطق بفعل التعجب- بأن يزيل لبسا، أو يبادر إلى إزالته ويتطلب هذا- حسب تقديره لمقام الخطاب- أن يقدم المنادى على المعمول، فيقول: ما أحسن- يا خالد- استخراجك للأحكام، وما أجمل يا هند تلطفك في الإحسان إلى جاراتك. وقد نقل ابن مالك قول علي "رضي الله عنه" وقد مر بعمار بن ياسر "رضي الله عنه" وقد استشهد في معركة صفين "أعزز على أبا اليقظان" أن أراك صريعاً مجدلاً، ولا مانع من هذا الفصل إذا كان مقصوداً يلجأ إليه البليغ الذي يقدر مواقع الكلام لغرض يفصح عنه، فإذا قال: "ما أطول أناتك يا زيد، وما أنفع جودك يا هند، ويا زيد ما أطول أناتك، ويا هند ما أنفع جودك فلا مانع- عند الغرض الصحيح- من: ما أطول يا زيد أناتك، وما أنفع يا هند جودك، ووروده في كلام علي "رضي الله عنه" يشفع لابن مالك ومن مال إلى كلامه- في إجازة هذا الفصل[1].

٥- كان وأخواتها:

لا خلاف بين النحاة في جواز وقوع كان زائدة فاصلة بين ما وفعل التعجب نحو قول بعضهم يمدح النبي "صلى الله عليه وسلم:

ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنباً هوى وعنادا[2]

---

(١) شرح التسهيل، جـ٣، ٤١، شرح الأشموني، جـ٣، ٤٤، الشيخ خالد، التصريح، ٣، ٣٨٢.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣، ٤٢، ٤٣.

وقال ابن مالك في الألفية:

وقد تزاد كـــان فـــي حشـــوكما كان أصـــح علـــم مـــن تقـــدما

ولم يعترض كلامه أحد، وإنما تحدثوا في معناها وعملها في هذه الحال، قال ابن يعيش: "اعلم أنه قد تدخل كان في باب التعجب زائدة، على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها؛ وهو: الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: ما كان أحسن زيداً، إذا أردت أن الحسن كان فيما مضى، فما مبتدأة على ما كانت عليه وأحسن زيدا الخبر، وكان ملغاة عن العمل، مفيدة للزمان الماضي"(١).

وما يعنينا هنا هو الفصل بها بين ما وفعل التعجب، وهذا جائز عند النحاة دون خلاف يحكي عنهم في ذلك، وقاس ابن كيسان الفصل بالمضارع(٢)، وصرح ابن الحاج بجواز ذلك فيه، قال: يظهر لي أن ما أحسنه وأحسن به صالح للأزمنة الثلاثة، وجائز أن يقيد بكل واحد منها، كقولك: ما أحسن زيداً أمس، وغداً، والآن. إلا أنهم يقيدون: " ما أحسن" إذا أرادوا المضي بكان، وفي المستقبل بيكون نحو: ما أحسن ما يكون زيداً".

ولا مانع من الفصل بالمضارع- يكون- بين ما وفعل التعجب، زائداً فاصلاً لمجرد الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل، كما زيد كان

---

(١) شرح المفصل، جـ٧، ١٥٠، وانظر شرح التسهيل، ٣، ٤٢، ٤٣. وشرح الرضى على الكافية، ٤، ٢٣٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، جـ٣، ٤٥.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤، ٢٠٧٣.

فاصلاً لمجرد الدلالة على الزمن الماضي مع أن صيغة فعل التعجب ومعناهُ يدلان عليه، فأن يزاد يكون للدلالة على ما لا دليل عليه لفظاً ومعنى أولى [١].

أما غير كان من أخواتها فقال الرضى: "حكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد "ما" التعجب كـ"كان" في لفظين وهما: ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها، وردهُ أبو عمرو. وقال السيرافي: بأنه ليس في كتاب سيبويه وإنما كان حاشية في كتابه"

قال الرضي: "لو ثبت ما قال الأخفش لكان كل منهما مجرداً عن الحدث للزمانين: أي: الصبح والمساء- والزمن الماضي، كما كان لفظ "كان" مجرداً للماضي" [٢].

فعلق الحكم على ثبوت الرواية، على أنه قال في موضع آخر: "ولا يتجاوز المسموع فيهما".

وهو حسن، فليقتصر في الفصل بـ أصبح، وأمسى على المسموع- إن ثبت- دون غيره، ولا يصح الفصل بغير "كان" ماضياً اتفاقاً، ويكونْ مضارعاً على الراجح عند قصد الدلالة على زمن ثبوت الوصف المتعجب منه.

٦- لولا الامتناعية:

نسب لابن كيسان أن أجاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بـ "لولا" الامتناعية ومعمولها، فيجيز: ما أحسنَ لولا بخله زيداً، وأحسن- لولا

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى، ٤، ٢٣٢- ٢٣٣.

(2) شرح الكافية، جـ٤، ١٩٤.

بخله بزيد، ولم يقبل ذلك منه، ورد بأنه لا حجة له على ذلك[1].

وفي زيادة لولا ومصحوبها أو الاعتراض بهما نقض للغرض من التعجب، وما ينافي الغرض وما ينقضه لا تقبل زيادته، ولا يهتم بها حتى تقدم، فلا يجوز هذا الفصل، ولا يقر.

---

(١) شرح الرضى على الكافية، ٤، ٢٣٢، شرح التسهيل لابن مالك، جـ٣، ٤٣. ارتشاف الضرب لأبي حيان، جـ٤، ٢٠٧٢. التصريح للشيخ خالد، جـ٣، ٣٨٣.

الخاتمـــة

اختتمت هذه الدراسة بعدة أمور أن التعجب لا يقاس إلا بعد توفر ثمانية شروط، وأن أشهر الصيغ ما أفعله، وأفعل به، وأفعل، وفعُل، وصيغ كثيرة بالأسلوب، وأن أفعل التعجبية في ما أفعله فعل لا اسم، وأن وهم دعوى الاسمية جاءتها من حيث التصغير ولكن المراد بالتصغير المصدر الذي اشتق منه.

في "ما" التي في "ما أفعله أربعة آراء:

نكرة موصوفة، غير موصوفة، وأنها اسم موصول، وأنها اسم استفهام وقد اختارت الدراسة كونها نكرة بمعنى شيء.

وأن "أفعل به" فعل عند البصريين والكوفيين. وقال البصريون فعل ماض في صورة الأمر، وقال الكوفيون "فعل أمر معناه الخبر، وتبين لي أن رأي الكوفيين أصوب.

وناقشت الدراسة إعراب ما بعد الباء في أفعل به، وأوردت الدراسة أيضاً نقل الفعل من صيغة فعَل، وفعِل، إلى فعُل إذا أردت التعجب.

وكان من نتيجتها التأكيد على ما قال به العلماء من أن الفعل المزيد لا يتعجب منه مباشرة بل عن طريق فعل مساعد ونصب مصدر الفعل المزيد بعده على التمييز.

واختتمت الدراسة بالمبحث التاسع الذي تناول مسألتين التقديم، والفصل وتقديم معمول فعل التعجب ممتنع عند جميع النحاة وأولهم سيبويه

بسبب جموده، والفصل بين فعل التعجب ومعموله يكون بالأشياء الآتية: الظرف، والجار والمجرور، والمصدر والحال، والمنادى، وكان وأخواتها مسبوقة بما، وبلولا.

وقد أوردت الدراسة الآراء في ذلك مفصلة ورجحت ما تراه وتختاره بناء على أسس علمية، وقد اختارت الدراسة الرأي الذي اعتقدت أنه صواب، والله تعالى أرجو أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هجرية، جـ٤، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، جـ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، جـ١، نشر مؤسسة الرسالة.

٤- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهر، جـ٢، مكتبة العلوم والحكيم، المدينة المنورة.

٥- الأمالي الشجرية، تأليف ضياء الدين أبي السعادات منة الله بن علي بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجري، متوفى سنة ٤٥٠- ٥٤٢هـ، المجلد الثاني الجزء الثاني.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من

الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المجلد الأول، نشر: دار الفكر.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى ٧٦١هـ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، جـ٣، الناشر: دار الفكر.

٨- الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: أبي عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، جـ٢، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد.

٩- تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، جـ١، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية، ١٣٧٦هـ.

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

١١- الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي متوفى سنة ٣٤٠هـ حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، نشر مؤسسة الرسالة، دار الأصل.

١٢- حاشية شرح الفاكهي لقطر الندى، تأليف يس بن زين الدين الحمصي الشافعي العُليمي، ١٠٦١ مع مجيب النداء إلى شرح

قطر الندى لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد القاسمي، جـ٢، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده بمصر.

١٣- شذا العرف في فن الصرف، تأليف الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، نشر دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

١٤- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، جـ٣، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.

١٥- شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيائي الأندلسي، ٦٠٠- ٦٧٢، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون جـ٢، هجر للطباعة والنشر.

١٦- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، ٥٩٧- ٦٩، جـ١، تحقيق صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.

١٧- شرح الرضى على الكافية، تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي، ٦٨٦، تحقيق يوسف حسن عمر، جـ٤، جامعة قار يونس.

١٨- شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش بن علي النحوي، المتوفى ٦٤٣هـ جـ٧، طبعة عالم الكتب بيروت، مكتبة المتبني القاهرة.

١٩- الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر شرح عبد السلام محمد بن هارون، جـ١، جـ٢، جـ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٠- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور،دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جـ٢، جـ٤.

٢١- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشيته الجاربردي لابن جماعة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، جـ٢، عالم الكتب.

٢٢- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، جـ٢، مطبعة دار المدني، جـدة.

٢٣- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، جـ٢، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير أمين الورد عالم الكتب.

٢٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف أبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، جـ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر عباس أحمد الباز.

٢٥- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى ٢٨٥، جـ٢، جـ٤، تحقيق: الشيخ عبد الخالق عضيمة، نشر عالم الكتب، بيروت.

٢٦- المقرب، تأليف، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، جـ١، نشر الفيصلية.

٢٧- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، جـ١، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر.

٢٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأبي بكر جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، جـ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.